الرد على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية المستقلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

المصرية للاتصالات®

تقريـر مراقب الحسابات
عن القوائم المـالية المستقلة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢٣/١٢/٣١

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

مخالفة الشركة لأحكام المادة ١٨٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن عدم قيام الشركة بإعداد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الادارة خلال شهرين على الأكثر من إنتهاء السنة المالية ، حيث لم ترد القوائم المالية المعتمدة لإدارة مراقبة الحسابات فى المواعيد القانونية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه نظرا للظروف الاستثنائية والتغيرات التي حدثت خلال عام ٢٠٢٣ سواء على المستوى العالمي أو المحلي ولتضمين آثار تلك الظروف والأحداث فقد قامت إدارة الشركة ببذل كافة الجهود ومراعاة الدقة المُمكنة لإظهار تلك الآثار بالقوائم المالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مما أدى الشركة للمزيد من الدراسة واستيفاء المستندات والبيانات المؤيدة للمعالجات المحاسبية التي تمت وبناء عليه فقد طلب المراجع الخارجي مد فترة المراجعة للتأكد من تطبيق آثار كافة المعايير بالشكل السليم سواء على المستوى المحاسبي أو الضريبي وكذلك قيام المراجع الخارجي باستكمال فحص أنظمة الشركة المختلفة وكذلك فحص أعمال الشركات التابعة ولذلك فقد تم تأجيل اعتماد القوائم من قبل مجلس الإدارة ليصبح بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤ مع العلم بإنه قد تم موافاة سيادتكم بمسودة نهائية من القوائم المالية معتمدة من إدارة الشركة قبل نهاية مدة الشهرين بعد انتهاء السنة المالية حيث أنه طبقا للمادة ١٨٩ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإعداد هذه الوثائق لتكون تحت تصرف مراقبي الحسابات خلال شهرين من انتهاء السنة المالية للشركة وهو ما تم بالفعل.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

لم تقم الشركة بإعادة تقييم بعض التزاماتها التعاقدية بالعملات الأجنبية والمستحقة للغير بحسابي دائنو شراء أصول ثابتة، وموردين وفقاً لسعر الصرف المعلن في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٦٤,٣ مليون جنيه كفروق عملة على بعض العقود (٢١١ / ٢٠١٦ / ١ ، ٢١١ / ٢٠١٧ / ١ ، ٢١١ / ٢٠١٩ / ١١ ، ٢١١ / ٢٠١٦ / ١٢) بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٣ الخاص بأثبات التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية، وكذا معيار رقم ١٠ الأصول الثابتة واهلاكاتها ما لذلك من أثر علي تكلفة الأصول، ومصروف الإهلاك، وكذا التزامات الشركة.

وقد تضمن حساب الأصول الاخرى – رخصة الترددات – نحو ٣,٨ مليون جنيه بالزيادة نتيجة الخطأ فى حساب فروق العملة تطبيقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية فيما يخص معالجة فروق العملة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بالآتي:

– بالنسبة لعدم تقييم بعض ارصدة حساب دائنو شراء أصول فسيتم دراسة العقود وعمل التسويات اللازمة في ضوء الدراسة في الربع الأول ٢٠٢٤ مع العلم بإن بعض العقود يتم إثباتها بسعر صرف إستحقاق الفاتورة.

– اما بالنسبة لرخصة الترددات فإنه سيتم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٤.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

لم نواف بالشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

تم التنبيه باستخراج الشهادات السلبية وفور استخراجها سيتم موافاة سيادتكم بها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

تضمين حسابات الأصول الثابتة نحو ١,٨٣٤ مليار جنيه قيمة ما أمكن حصره من أراضى تبين بشأنها ما يلي :

– نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ـ صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها.

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها إلا أنه وحتى تاريخه لم نقف على ما أنتهت اليه هذه الإجراءات ونتائجها أو الإفصاح عنها والمستندات المؤيدة لها.

– نحو ٥١٣,٦ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات (أسكندرية ووجه بحري– أسيوط – قطاعى وسط وشرق الدلتا)، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات مما حدا ببعض الجهات إلى رفع دعاوى طرد ضد الشركة ومازالت متداولة بالقضاء.

– نحو ٢٠,٨ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من تعديات على بعض الأراضى مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ تتمثل في:–

أ– نحو ١٥,٨ مليون جنيه القيمة المقدرة من عام ١٩٩٨ للأرض التي تعدي عليها حي شرق مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية.

ب– نحو ٥ مليون جنيه تكلفة شراء أرض الطوابق المشتراه منذ عام ٢٠٠٧ بشارع فيصل بمحافظة الجيزة والتى صدر بشأنها حكم المحكمة الصادر فى الاستئناف رقم ٦١٩٢ لسنة ١٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧ بمحو وشطب العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين" وقامت الشركة بإستئناف الحكم بدعوى رقم ١٦٤٣٤ لسنة ٨٨ ق بشقيه المستعجل والموضوعي إلا أن محكمة النقض رفضت الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم ولم يبت حتى تاريخه فى الشق الموضوعى، مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض ويرجع ذلك فى الأساس إلى عدم إستخدام الشركة حقها القانونى الذى كفلته لها المادتين ٩٦٨، ٩٦٩ من القانون المدنى بإبداء طلب اكتساب ملكية الأرض بالتقادم في محكمة أول درجة ، وعندما أبدت الشركة طلبها في محكمة الإستئناف لم تنظر اليه المحكمة وذلك استناداً للمادة ٢٣٥ من قانون المرافعات والتي تفيد "عدم قبول المحكمة بطلبات جديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها" مما يعد مخالفة مهنية جسيمة وفقا لحيثيات حكم محكمة الاستئناف.

هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ ـ أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها، بالرغم من وجود العديد من القيود على الأراضي منها على سبيل المثال (إلغاء التخصيص الصادر للشركة لبعض الأراضي نتيجة عدم إلتزامها ببناء السنترالات في المواعيد المحددة)، فضلا عن عدم صحة ما ورد بإقرارات الإدارة الصادرة عن الشركة فى هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

– بالنسبة للأراضي بقيمة ١,٣ مليار جنيه فإنه تجدر الإشارة بأن الشركة بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها بالملاحظة ويتم إطلاع سيادتكم على آخر مستجدات تلك الإجراءات في الاجتماعات الدورية التي يتم انعقادها بين السادة أعضاء الجهاز والسادة المسؤولين بالشركة.

– بالنسبة لمبلغ ٥١٣,٦ مليون جنيه الخاص بمطالبات مقابل حق الانتفاع فإنه يتم دراسة كل حالة على حده حيث يتم ورود العديد من المطالبات المبنية على أرقام جُزافية مُبالغ فيها ومن ثم فإنه يتم عرض الأمر على كافة الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات المناسبة وفقا لدراسة ظروف واحتياجات كل قطعة أرض ، كما أنه يتم متابعة كافة القضايا المرفوعة من تلك الجهات وموافاة سيادتكم بموقف كل قضية بالتقارير التفصيلية.

– بالنسبة لاستيلاء حى شرق مدينة شبين الكوم على الارض وأقامة مباني ورش وجراج للسيارات فيرجى التفضل بالإحاطة بأنه قد تم ذلك بعد صدور قرار السيد اللواء/ محافظ المنوفية بتمكين حى شرق شبين الكوم من استرداد ارض البر الشرقى مع العلم بأن الشركة قد قامت بالطعن على قرار الإخلاء وقيد برقم ٩٩٣٧ لسنة ٢٠ ق قضاء إدارى بالمنوفية وبجلسة ٢٠١٩ / ١٠ / ٢٦ تم القضاء فى الشق المستعجل برفضه وإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضى الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانونى فى موضوعها وانتهى التقرير ضد الشركة برفض الدعوى وإلزام المدعى بصفته المصروفات وتداولت الدعوى بالجلسات وتم حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٨ / ١٢ / ٢٠٢١ وصدر الحكم برفض الدعوى وتم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقيد برقم ٢٥٦٧٥ لسنة ٦٨ ق فى ٩ / ٤ / ٢٠٢٢ ولم يحدد له جلسه حتى تاريخه ، أما بخصوص مبنى الجراج فيرجى العلم بأن الغرف بالمبنى تتبع الشركة وتحتوى على بعض المهمات الخردة التي يتم استخدامها ويتم فتحها بمعرفه الشركة في حاله الحاجه اليها ، كما انه قد تم تشكيل لجنة بتكليف من السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة لتسوية النزاع واللجنة مازالت فى عملية التفاوض مع المحافظة.

– بالنسبة لأرض الطوابق فيرجى العلم أن الشركة المصرية للاتصالات قد حصلت على حكم قضائي في دعوى الاستحقاق من محكمة جنوب الجيزة الابتدائية بإلزام البائعين بسداد مبلغ قدره ١٧,٩٦٤,٠٠٠ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤% سنويا من تاريخ المطالبة القضائية بتاريخ ٢٥ / ٦ / ٢٠١٩ وحتى تمام السداد ومبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه تعويضا عن الأضرار المادية والحكم مطعون بطريق الاستئنافين رقمي ٨٩٩٤ ، ٩١٤٣ لسنة ١٣٩ ق أمام محكمة استئناف القاهرة ومازالت متداولة ،

أما بالنسبة لمدى صحة الإجراءات التي اتخذتها الشركة المصرية للاتصالات في الحفاظ على قطعة الأرض فقد تم عرض كافة الإجراءات المتخذة على السيد / المستشار القانوني للشركة – نائب رئيس مجلس الدولة – بناء على طلب الجهاز المركزي للمحاسبات وقد أفاد سيادته بإن الدفاع الذى تم تقديمة من جانب الشركة في الموضوع محل التداعي يتفق مع الأصول الفنية دون إخلال بحقوق الدفاع ، وقد تم موافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بهذا الرأي.

كما أن القضية فى انتظار النظر فى الشق الموضوعى بمحكمة النقض حيث لم تحدد محكمة النقض حتى تاريخه موعد جلسة لنظر الطعن.

– أما بالنسبة للإفصاحات فإن إدارة الشركة تلتزم بشكل كامل بالإفصاح عن المعلومات الهامة والمؤكدة تطبيقا لمعايير المحاسبة المصرية.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

لم تقم الشركة بدراسة ومراجعة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها وبلغت الأصول المهلكة دفترياً وما زالت تعمل بنحو ١٢,٠٤٦ مليار جنيه وفقاً لما تم الإفصاح عنه بالإيضاحات المتممة في ٢٠٢٣/١٢/٣١.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتى :-

بالنسبة للأصول المهلكة دفتريا فإن إدارة الشركة تقوم كل فترة زمنية بإعادة دراسة أعمار الأصول الإنتاجية وهو ما تم العمل به بداية من عام ٢٠١٦ وخلال عام ٢٠١٨ وتلك الأعمار تكون بناء على متوسط العمر الإنتاجى والتشغيلى للأصل على مستوى الشركة ككل . ووفقاً لذلك فقد انخفضت قيمة الاصول المهلكه دفتريا بدءا من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٣ طبقاً للجدول الموضح أدناه وفي حالة ظهور أي مؤشرات تستدعي إعادة التقييم سوف يتم تنفيذ ذلك :-

المُهلك دفتري بالمليار جنيه نهاية كل عام							
السنة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
المُهلك دفتري–أصول ثابتة	٢٣,٢	٢٣,١	٢١,٥	٢١,٨	١٤,١	١٣,١	١١,٨

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

لم تتضمن الأصول الثابتة نحو ١,٦٢٣ مليار جنيه قيمة المبالغ المنصرفة على مشروع إنشاء نادي الشركة بالمعادي بموجب تعاقدات مع بعض الجهات والمدرجة بحساب مشروعات تحت التنفيذ علي الرغم من التشغيل التجريبي للنادي بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٣٠ وفقاً لما جاء برد الشركة علي تقريرنا في ٢٠٢٣/٩/٣٠ الوارد بتاريخ ٢١ /٢ / ٢٠٢٤ وقد تبين بشأن ذلك :

– عدم تقنين وضع أرض النادي والمخصصة للشركة من مصلحة الأملاك الأميرية لإقامة محطة لاسلكية عليها منذ عام ١٩٥٥.

– تحمل الشركة نحو ٣٤٠ مليون جنيه علاوات أسعار وذلك عن الأعمال التي تمت بعد ٢٠٢٢/٩/٢٧.

– قيام الشركة المصرية للإتصالات بالتعاقد مع شركة تى إى للإستثمار الرياضى (المملوكة للشركة بنسبة ٩٩,٩٩%) يحق بموجبه للأخيرة الإنتفاع بأرض النادى وقامت من خلاله بإبرام عقد إدارة وتشغيل وتسويق وإشراف على النادى مع إحدى الشركات فى ٢٠٢٣/٦/١٨ ولمدة ٧ سنوات وتم صرف أتعاب لها بنحو ٣,٦ مليون جنيه بموجب محضر بدء الأعمال المؤرخ فى ٢٠٢٣/٣/١ وهو تاريخ سابق عن تاريخ التعاقد المشار إليه بعاليه، فضلاً عن عدم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن تعاملات الشركة مع الشركة المذكورة بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) الأطراف ذات العلاقة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

- تقوم الشركة حاليا باتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية بشأن تقنين أوضاع ملكية جميع اراضى الشركة ومن ضمنها ارض النادى وسيتم موافاة سيادتكم أولا بأول بكافة تلك الإجراءات.
- بالنسبة لعلاوات الأسعار عن الأعمال التي تمت بعد ٢٧ / ٩ / ٢٠٢٢ فقد تمت تنفيذا للقوانين والقرارات الصادرة من الدولة بشأن ذلك نظراً للظروف الإقتصادية التي تمر بها البلاد وزيادة معدلات التضخم وأسعار صرف العملات وغيرها من الأسباب الخارجة عن إرادة الشركة.
- وفيما يتعلق بشركة إدارة النادى فيرجى العلم بانها ستتولى تشغيل النادى وهى المسئولة عن بدء جاهزيته للتشغيل حيث تم ابرام تعاقد معها بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٨ للقيام بأعمال الإدارة والتشغيل والتسويق والاشراف على النادى

ولكن فعليا قد بدأت الشركة بالقيام بالأعمال على ارض الواقع اعتبارا من أول مارس ٢٠٢٣ قبل تاريخ التعاقد حيث تم اعداد محضر لبدء الأعمال بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١ مع شركة الإدارة للعمل على سرعة الانتهاء من تجهيز النادى وبدء النشاط وتحصيل اشتراكات الأعضاء والاكاديميات الرياضية المختلفة. وقد تم إعادة العرض على اللجنة العليا للمشتريات للموافقة على صرف الأتعاب بتاريخ سابق للتعاقد.

- مع العلم بأنه تم فتح النشاط التجريبى للنادى بحضور السيد معالى وزير الاتصالات ووزير الشباب والرياضة بتاريخ ٣٠ / ١١ / ٢٠٢٣ وسوف يتم التشغيل النهائي للجمهور خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

ما زالت الأصول تتضمن قيمة مسارات الكوابل النحاسية الغير صالحة للإستخدام بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٣٨ مسار بمنطقتى المنوفية والقليوبية حتي ٢٠٢٣/١٢/٣١ حيث أفادت لجان السحب أن تلك المسارات غير صالحة للإستخدام، ولم تتخذ الشركة أية إجراءات بشأن الكوابل التى تم فصل الخدمة عنها الأمر الذى سهل سرقة العديد من هذه الكوابل، فضلا عن عدم استبعاد قيمة البطاريات التي تم سرقتها من بعض وحدات **MSAN** من حسابات الأصول الثابتة بلغ ما أمكن حصرة منها عدد ٤١٣٠ بطارية مسروقة، وعدد ١٦٧ مخردة، ونشير في هذا الصدد إلي ضرورة دراسة جدوي التأمين علي الكوابل النحاسية التي لم يتم إحلالها حفاظاً علي ممتلكات الشركة، وإجراء التسويات اللازمة بشأن البطاريات المسروقة والمخردة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بأنه:

– بالنسبة للمسارات الغير صالحة للاستخدام فإنه سيتم حصرها وفحصها وتحديد المسارات التي لن يكون لها إستخدامات أو عوائد مُستقبلية لإستبعادها من الأصول وذلك خلال عام ٢٠٢٤.

– اما بالنسبة للبطاريات فقد تم استبعاد كافة البطاريات التي تم سرقتها من سجلات الأصول في تعديلية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بعد إستيفاء كافة المستندات والإجراءات اللازمة لذلك من الجهات المختصة ، أما البطاريات التي لم يتم إستبعاد قيمتها فإنه سيتم عمل اللازم بشأنها فور توافر المستندات المؤيدة واللازمة لذلك.

– أما بالنسبة للتأمين على الكوابل النحاسية فإنه نظراً للتكلفة الباهظة التي تتطلب ذلك ولخطة الشركة المستمرة منذ سنوات بإستبدال الكوابل النحاسية بكوابل فايبر وبالتالي فإنه من الصعب التأمين على كافة الكوابل النحاسية، ولكن في كل الأحوال تتخذ الشركة كافة الإجراءات المُمكنة للحفاظ على أصولها

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

عدم صحة ما تم إضافته علي حساب الأصول الثابتة بنحو ٤٤٧,٧ مليون جنيه تبين بشأنه :

– نحو ٤٠٠ مليون جنيه قيمة مهمات تخص مشروع الداتا سنتر – تحملت عنه الشركة نحو ٢٦,٦٧ مليون جنيه مصروف إهلاك

– علي الرغم من أن تاريخ الموافقة علي تنفيذ المشروع في ٢٠٢٣/١٢/٢٦ ولم يتم توريد وتركيب وتشغيل تلك المهمات عام ٢٠٢٣.

– نحو ٤٧,٧ مليون جنيه بند أنظمة مساندة للعمل علي الرغم من وجود ملاحظات للجنة الفحص والاستلام علي أعمال توريد وتركيب أنظمة مراقبة كاميرات بعض مخازن الشركة المتمثلة في عدم التزام المورد بالمواصفات الفنية، أصول الصناعة والتكشيف عن مسارات الأنظمة، مما له من أثر علي سلامة وأمان الأصل والخدمات المقدمة وكذا مصروف الإهلاك.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

– بالنسبة لمبلغ الـ ٤٠٠ مليون جنيه فسيتم عمل التسويات المالية اللازمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٤.

– بالنسبة لعقد توريد وتركيب الكاميرات فقد تم رسملة منصرفات العقد طبقاً لمحاضر التركيب والتشغيل الواردة بمستندات صرف الفواتير المتعلقة بتركيب المهمات المذكورة ، أما بالنسبة لملاحظات لجنة الفحص فقد تم الإفادة من المقاول بإنه تم تلافيها وجاري مراجعة ذلك مرة أخرى ولكن في جميع الأحوال تلك الملاحظات لا تُعيق الأصل عن التشغيل وتقديم الخدمات المطلوبة منه.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩)

عدم تضمين حساب الأصول الثابتة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٨٢٠,٢ مليون جنيه قيمة أصول مهيئة للتشغيل وما لذلك من أثر علي حساب الإهلاك وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية، تتمثل في :

– نحو ٧٣٦ مليون جنيه قيمة المشروعات التي تم تنفيذها ودخولها الخدمة وتشغيلها، منها نحو ٣١٠ مليون جنيه قيمة تراخيص وخدمات ودعم فني تخص الفترة من سبتمبر ٢٠٢٢ حتي سبتمبر ٢٠٢٣ عن العقد رقم (٨/٢٠١٦/٢١١) **Add٤**

– نحو ٥٨ مليون جنيه قيمة توريد أجهزة الشبكة الفقرية لمشروع **IP core** وتم سداد مستحقات شركة الجيزة بالكامل عن العقد (٣٩/٢٠٢٠/٢١١) لأعمال **Pos١ &Pos٣** ومن أمثلتها مبني سنترال رمسيس الذي تم تهيئته للتشغيل في ٢٠٢٣/٧/٢٧، والذي مازال مدرج بالأرصدة المدينة.

– نحو ٢,٣ مليون جنيه قيمة الدعم الفني لأجهزة شبكات المحمول والمسددة بالكامل لشركة نوكيا عن العقد (١٢/٢٠١٦/٢١١) والتي مازالت بالأرصدة المدينة.

– نحو ١,٩ مليون جنيه قيمة عدد ٤٠٠ ماكينة تصوير منذ ٢٠١٩ ومازالت بالأرصدة المدينة الأخري.

– نحو ٢٢ مليون جنية قيمة أرض ومبنى سوفي سات بمدينة العبور والتي مازالت مدرجة بحساب مشروعات تحت التنفيذ علي الرغم من رد الشركة علي تقريرنا في ٢٠٢٣/٩/٣٠ بأن الأرض والمبني تم تأجيره واستغلاله.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

– يُرجي العلم بإنه يتم رسملة الأصول بعد استيفاء المستندات اللازمة من الجهات الفنية بالشركة ، ونظرا لتعدد وتنوع وانتشار مشروعات ومهمات الشركة فإنه يتم التنسيق بين كافة الجهات المختصة كل ربع مالي لتجميع بعض الأصول التي دخلت الخدمة واستيفاء كافة البيانات اللازمة من جانب الجهات الفنية لرسملة تلك المشروعات ، ومن ثم فإنه سوف يتم رسملة ما تم دخوله الخدمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٤ وعمل التسويات اللازمة بعد استيفاء الإجراءات والمستندات اللازمة ومن ثم مراعاة احتساب الأهلاك للأصل من تاريخ بدء التشغيل .

– كما يرجى العلم بأن المبالغ الواردة بالأرصدة المدينة سوف يتم رسملتها خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ فور توافر واستيفاء المستندات اللازمة من الجهات الفنية.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠)

عدم استغلال الشركة لبعض أصولها في الأغراض المخصصة لها مما أضاع عوائد استثمار تلك الأصول حيث مازال حساب مشروعات تحت التنفيذ متضمن نحو ٢٦,٦ مليون جنيه قيمة بعض أراضي ومباني مقامه عليها ولم يتم إبرام عقود بشأنها، ومنها أرض المعراج بنحو ٦ مليون جنيه التي صدر قرار من محافظة القاهرة في ٢٠١٩/٣/١٦ بإلغاء قرار التخصيص وتم رفع دعوى قضائية بشأنها ورفض الدعوي بالقضاء الإداري لمجلس الدولة وفقاً لرد الشركة الوارد لنا في ٢٠٢٤/٢/٢٨، ومازال رد الشركة متكرر بأنه جارى الفحص مع الجهات المختصة وعمل التسويات اللازمة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري العمل على الانتهاء من إجراءات التسجيل لقطع الأراضي الواردة بمشروعات تحت التنفيذ ، أما بالنسبة لأرض سنترال المعراج فإنه جاري دراسة الموقف من كافة الجوانب واتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء نتائج الدراسة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١١)

إستمرار ضعف نظام الضبط الداخلي لمنظومة المخازن بالشركة، وكذا ضعف الترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة المعنية بالمخزون، مما ترتب عليه تأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠١٨، الأمر الذي أدي الي إظهار أرصدة المخزون والحسابات المرتبطة على غير حقيقتها ومن مظاهر ذلك ما يلي :

– نحو ٢٠٨ مليون جنيه قيمة عقود تم ورود مشمولها للمخازن الفرعية (قطع غيار) خلال السنوات السابقة يرجع بعضها لعام ٢٠١٨ ومازالت مدرجة بحساب الإعتمادات المستندية.

– لم يتضمن رصيد المخزون نحو ٤٢٤,٣ مليون جنيه بما يعادل نحو ١٢,٤٧٨ مليون يورو في ٢٠٢٣/١٢/٣١ قيمة توريد مهمات الجزء الأول من أجهزة وحدات **Msan** من شركة هواوي وفقاً للعقد رقم (١/٢٠١٦/٢١١ **PO١٤**)، بالرغم من أن التوريد تم بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٣ بموجب أذون إضافة غير مقيمة.

– تحمل الشركة نحو ٦٣٢,٣ مليون جنيه كفروق عملة وفروق أسعار بعض المواد الخام والمهمات لبعض التعاقدات وأوامر التوريد نتيجة التأخر في الإجراءات على النحو التالي:

أ– نحو ٦٢٢,٦ مليون جنيه لتأخر الشركة في البت في إجراءات التعاقد وإصدار أوامر التوريد للموردين وعدم الدقة في تحديد احتياجات الشركة مما ترتب عليه تكبد الشركة لفروق نتيجة زيادة أسعار المواد الخام، والمهمات والتغير في سعر صرف العملات الأجنبية، فضلا عن الاضطرار لتوفير اصناف بديلة بتكلفة اعلى لضيق الوقت المتبقى للتنفيذ، وذلك عن العقود أرقام (٤٢١ / ٢٠٢٠ / ٦، ٢١١ / ٢٠١٦ / ١، ٢٤١ / ٢٠٢٢ / ٣).

ب– نحو ٩,٧ مليون جنيه كفروق عملة لتأخر الشركة في سداد التزاماتها عن العقدين (٢٤١ /٢٠٢٢ / ٧ ، ٢١١ / ٢٠٢٢ / ٢).

– وجود نحو ٤٩,٥ مليون جنيه ونحو ١٤٥,٦ مليون جنيه على الترتيب فروق بالنقص وبالزيادة لبعض الأصناف بين الرصيد الفعلي والرصيد الدفتري ببعض قطاعات الشركة " قطاع النظم" نتيجة التأخير فى تسوية الإيصالات المؤقتة وتوفير المستندات الخاصة بالصرف والإضافة للمخازن.

– عدم تحميل قيمة المخزون بنحو ٦٤,٣٥ مليون جنيه قيمة قطع غيار تم استلامها وفحصها ودخولها المخازن الفرعية، منها قيمة بعض الاصناف الموردة من شركة رايا للنظم عن العقد (٤/٢٠٢٢/٢١١) والتي تم استلامها ودخولها مخزن الحاسب الآلي – بعين شمس– خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٣، وكذا قيمة قطع غيار الواردة لبعض عقود وأوامر التوريد مع شركتي الدولية السعودية، هواوي حيث تم الاستلام والتوريد للمخازن الفرعية و التي مازالت مدرجة بالخطأ بحساب الارصدة المدينة الأخري.

– تم تخفيض قيمة المخزون بنحو ٧٩,٦٤٥ مليون جنيه يمثل تكلفة المخزون الراكد بالمخازن الرئيسية وقد تم تقييمه طبقا لأسس زمنية ونسب مئوية بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون

– ما زال رصيد حساب المخزون يتضمن مهمات تحت الفحص فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بنحو ١,٥ مليون جنيه تتمثل في (المهمات الخاصة بمؤتمر شرم الشيخ عقد ٥/٢٠١٦/٢١١، ومهمات عقدي (٣٤٢ / ٢٠١٨ / ٧ ، ٢٠٠ / ٢٠١٦ / ٥ ، **PO٣**) وهي أخطاء فى معالجات محاسبية سبق للشركة القيام بها ولم يتم تصويبها حتى تاريخه، فضلاً عن تضمين حساب موردين قصيري الأجل "محلي" بنحو ٠,٨ مليون جنيه بمسمي "مخزن مهمات وعدد تحت الفحص" منذ عام ٢٠٠٧، ولم يتم البت فيها حتي تاريخه.

– نحو ٥,٨٩٨ مليون جنيه ضمن المخزون قيمة عدد (٦٧٧٨عدة تليفون) تم شراؤها في ٢٠٢٠/١١/٢٤ خاصة بمشروع تأمين الصاغة دون وجود اتفاقيات ملزمة في هذا الشأن، ولم يتم بيعها لمحلات الصاغة لتوقف المشروع الأمر الذي ترتب عليه تحمل الشركة نحو٤املايون جنيه قيمة عدد التليفون وما يخصها من أجهزة بالسنترالات دون الاستفادة منها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

قامت الشركة باتخاذ إجراءات جادة نحو ميكنة بعض العمليات بمنظومة المخازن يتم من خلالها زيادة الترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة وقد تم دراسة أسباب ذلك ووضع الحلول المُمكنة لها والتي من ضمنها تحديث أو تغيير نظم تخطيط الموارد بالشركة (ERP) الخاصة بالمخزون والمشتريات والمالية، ولكن نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة على مستوى العالم وانعكاسها على الاقتصاد المصري فجارى ايجاد حلول تقنية بديلة من شأنها تقليل مشكلات النظام الحالي قدر الإمكان.

– بالنسبة لأرصدة الاعتمادات المستندية فقد بلغ رصيد الحساب في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بعد التعديلية نحو ٢٠٢ مليون جنيه مما يؤكد تناقص الرصيد نتيجة الفحص الدائم والتسوية للأرصدة حيث إنه خلال عام ٢٠٢٣ تم تسوية نحو ٩٤ مليون من أرصدة الاعتمادات المستندية ، كما أنه تم تسوية نحو ٥,٤ مليون جنيه خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٤ عن العقدين أرقام ١٢/٢٠١٦/٢١١ PO٥ و٨/٢٠١٤/٢١١ POV وأيضا تسوية عقود المهمات المجانية أرقام ١/٢٠١٦/٢١١ POV– ٧/٢٠١٥/٢١١ PO٦ وجاري فحص وتسوية باقي المبالغ بعد توفير المستندات اللازمة لذلك.

–بالنسبة لعدم تضمين المخزون بنحو ٤٢٤,٣ مليون جنيه الخاص بوحدات MSAN عن العقد رقم (١/٢٠١٦/٢١١ PO١٤) فيُرجى العلم بإن العقد توريد وتركيب بالموقع مباشرة وبالتالي فإن مهمات العقد ليست مهمات مخزنية حتى يتم إضافتها لرصيد المخزون ثم صرفها للمشروعات، بل يتم إثباتها بحسابات مشروعات تحت التنفيذ مباشرة لحين جاهزيتها للتشغيل ومن ثم الرسملة.

– بالنسبة لتأخر الشركة في البت في إجراءات التعاقد وإصدار أوامر التوريد للموردين وعدم الدقة في تحديد احتياجات الشركة فيرجى العلم بالآتي:

- بالنسبة للعقد رقم ٦/٢٠٢٠/٤٢١ والعقد رقم ١/٢٠٢٠١٦/٢١١ فإنه يتم أولا إبرام اتفاقيات إطارية لتوفير احتياجات الشركة وفقاً لطلب الجهات الفنية وتوصيات الطرح ويتم إصدار أوامر التوريد حين الحاجة لتوريد تلك الأصناف وحيث أن العقود المذكورة لم يكن هناك احتياجات من المهمات الخاصة بها من تاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٣ وحتى تاريخ بداية طلب الاحتياجات في ٢٠٢١/٧/١١ وبناءاً عليه تم إصدار أوامر التوريد الأولى فى يوليو ٢٠٢١.
- بالنسبة للعقد رقم ٣/٢٠٢٢/٢٤١ فقد تم تحديد الاحتياجات بدقة حيث أن العقد المذكور خاص بالمهمات اللازمة لمؤتمر شرم الشيخ الرئاسي حيث أنه قبل هذا التعاقد قامت الشركة بعملية طرح للمهمات المطلوبة بالتوقيتات الزمنية اللازمة ولكن تم الغاء عملية الطرح نظرا لعدم قدرة الشركات المتقدمة علي توريد المهمات المطلوبة في المدة المحددة، ونظرا لأهمية المؤتمر فقد تم التواصل بين النيابة الفنية والشركة المصنعة والموردين المختلفين على ايجاد حل فنى بديل لتوفير مهمات تفي بالغرض ولكن مدد توريدها اقل ليتناسب ذلك مع موعد انعقاد المؤتمر وعليه تم التعاقد مع شركة راية بالعقد رقم ٢٠٢٢/٢٤١/ ولذلك فقد اختلفت القيمة التقديرية.
- أما بالنسبة للزيادة في الأسعار فيرجع ذلك إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت بوادرها مع انتشار جائحة كورونا وازدادت حدتها بعد ذلك ومازالت مستمرة حتى تاريخه ونشوب الحرب الروسية الأوكرانية وما لذلك كله من أثار عديدة

ومتلاحقة على الاقتصاد العالمي والمصري وبالتالي تختلف الأسعار الخاصة بالمهمات والخدمات وأسعار الصرف من وقت لآخر بعد مدة قليلة وبفارق من الصعب توقعه ومعرفة توقيته في ظل حالة عدم الاستقرار العالمي منذ عام ٢٠٢٠ وحتى تاريخه وما ينتج عن ذلك من مطالبات للموردين بفروق أسعار للحد من زيادات الأسعار والقدرة على الاستمرار.

- فيما يخص تحمل الشركة نحو ٩,٧ مليون جنيه كفروق عملة لتأخر الشركة في سداد التزاماتها فإن المبالغ ليست فروق عُملة وإنما تم سدادها وفقاً لالتزام الشركة بشروط الدفع المدرجة بأوامر الشراء علما بأن شروط الدفع المدرجة بأوامر الشراء تنص على أن السداد بالجنيه المصري المعادل لسعر الصرف في تاريخ السداد، وحيث تم سداد الفواتير في بدء الأمر وفقاً لسعر الصرف في تاريخ الاستحقاق (تاريخ الفاتورة) بالمخالفة لشروط العقد، وبالتالي فقد تم تصحيح الموقف وسداد فرق القيمة وفقاً لشروط التعاقد .

– بخصوص وجود فروق بالنقص والزيادة بقطاع النظم فإن الدورة المستندية لكافة عمليات الإضافة لعقود قطع الغيار والصرف للاستخدام أو كمرتجع أو منقولات وغيرها تتم لاحقا لعمليات التنفيذ الفعلى للمخازن مما يترتب عليه وبصورة حتمية وجود فروق بالزيادة او النقصان لأرصدة المخازن كجرد فعلى عن رصيد شبكة الأوراكل ويتم العمل بشكل مُستمر على التسوية أولاً بأول لتقليل تلك الفروق قدر الإمكان

– بالنسبة لعقد شركة رايا فقد تم عمل التسويات اللازمة في تعديلية ديسمبر ٢٠٢٣ قيد أستاذ عام والتسوية على المنظومة الفرعية للمخازن في الربع الأول عام ٢٠٢٤.

– وفيما يخص الأرصدة المدينة فسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور استيفاء مستندات الفحص والاضافة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٤.

– بخصوص تخفيض قيمة المخزون بنحو ٧٩,٦٤٥ جنيه فيرجى العلم بإن التعامل مع المهمات الراكدة تتم وفقا لمعايير محددة لكيفية الاستفادة منها بعد العرض على لجان متخصصة في فحص الأصناف الراكدة بحيث يمكن الاستفادة منها أو التخلص منها بالبيع وذلك دون إحداث أضرار مادية للشركة قدر الإمكان ،أما بالنسبة لسياسة الشركة الخاصة بالانخفاض في قيمة المخزون فيرجع ذلك لان المخزون الذى يتم دراسته وتخفيضه أو زيادته هو بغرض الاستخدام في انشطة الشركة بالإضافة لتعدد أماكنه وكثرة أصنافه مما يجعل تحديد صافي القيمة البيعية لكافة الأصناف عملية يصعُب تطبيقها بشكل عملي طبقا لبنود المعيار في مثل هذه الحالة ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فإن الشركة تطبق أفضل الممارسات المتاحة وهي تطبيق العامل الزمني للأصناف لقياس تكلفة المخزون.

– بالنسبة لمهمات مخزن تحت الفحص فإنه سيتم تسويتها فور توافر المستندات اللازمة لذلك.

– بالنسبة للعدد التليفونية الخاصة بتأمين محلات الصاغة فإنه خلال عام ٢٠١٩ أوصت اللجنة الدائمة للأمن بوزارة الداخلية بالموافقة على اعتماد منظومة الإنذار الهاتفي الساخن لتأمين محلات بيع المصوغات الذهبية أسوة بما هو مُتبع بتأمين البنوك ، ومن ثم فقد تم التنسيق بين الشركة المصرية للاتصالات والإدارة العامة لاتصالات الشرطة بوزارة الداخلية لتنفيذ شبكة الإنذار الهاتفي بالسطو لمحلات الصاغة على مستوى الجمهورية التي تربط كافة محال بيع الذهب بغرف عمليات إدارات شرطة النجدة على مستوى الجمهورية ، وبناء على ذلك فقد قامت الشركة بشراء العدد اللازمة لذلك.

كما يرجى العلم بإن بيع العدد المذكورة مرتبط بطلب أصحاب محلات الذهب لتلك العدد الذي أصبح إلزامي وقت تجديد الترخيص وفقا لتعليمات وزارة الداخلية ومن ثم فإنه يتم بيع العدد تباعا مع العمل على استمرار التواصل مع أصحاب المحلات لبيع تلك العدد قبل مواعيد تجديد التراخيص، كما يرجى العلم بأنه قد قامت الشركة بمخاطبة وزارة الداخلية بالعديد من المخاطبات وذلك للتنبيه على محلات الذهب لسرعة التوجه للجهات المختصة بالشركة المصرية للاتصالات لإبرام التعاقد معها وقد أدت هذه المحاولات إلى زيادة صرف تلك العدد خلال عام ٢٠٢٣ وشهري يناير وفبراير ٢٠٢٤ بشكل ملحوظ عن الاعوام السابقة والذى من المتوقع زيادة صرف هذه العدد خلال الفترات القادمة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٢)

لم نواف بما يفيد قيام الشركة بإعداد وإرسال المصادقات لبعض أرصدة العملاء والأرصدة المدينة والدفع المقدم والأرصدة الدائنة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ للتحقق من صحة تلك الأرصدة فى ذات التاريخ ، على الرغم من طلبها أكثر من مرة وأخرها بخطابنا في فبراير ٢٠٢٤.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه تم إرسال مصادقات لبعض العملاء والموردين والأرصدة المدينة والدائنة، ولكن نظرا لكبر عددهم وانتشارهم داخل البلاد وخارجها فقد تم إعداد وإرسال مصادقات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ لكلا من الاتى :

–عملاء المشغلين (شركات المحمول وشركات الإنترنت).

–كما تم إرسال مصادقات لبعض عملاء المؤسسات والشركات والدولي والنواقل.

-أما بالنسبة للأرصدة المدينة فقد تم إرسال مصادقات مع وزارة المالية وشركات التحصيل الخارجي.
-أما بالنسبة للأرصدة الدائنة فقد تم إرسال مصادقات مع شركات التحصيل الخارجي أيضا، كما تم إرسال مصادقات لبعض الموردين

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٣)

بلغ رصيد العملاء بنحو ٧,٧٥٢مليار جنيه( ) – بعد خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة – بنحو ٢,٥٦٥مليار جنيه، وقد تضمن بعض المبالغ تبين بشأنها ما يلي:

– نحو ٧ مليار جنيه مستحقة علي عملاء (خارج مصر – مقاصة – دوائر داخل مصر) ولم نواف بالأسس التى تم الإعتماد عليها فى تسعير بعض الخدمات المقدمة للعملاء على الرغم من مخاطباتنا المتكررة وأخرها خطابنا بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٧ للتحقق من صحة أرصدة العملاء والإيرادات.

– نحو٦٤٦ مليون جنيه علي بعض العملاء خارج مصر متوقفة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠ ونشير إلى عدم قيام الشركة بتقييم تلك الأرصدة علي سعر الصرف في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم ١٣ الخاص بأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية .

– نحو١٩٠ مليون جنيه قيمة المتبقى من مديونية الهيئة العامة للطرق والكبارى عن الاعمال التى قامت بها الشركة خلال عامي ٢٠١٧، ٢٠٢٢ لترحيل ونقل الكابلات المتعارضة بالطرق الجديدة.

– نحو ٣٥ مليون جنيه طرف العميل الهيئة العامة للطرق والكباري والخاصة بالأعمال المنفذة لخدمة الطرق الإستراتيجية منذ عام ٢٠١٤، ولم يعترف بها العميل ضمن التسوية التي تمت معه خلال عام ٢٠٢٠.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

– بالنسبة للأسس التي يتم الاعتماد عليها في تسعير الخدمات لعملاء (خارج مصر – مقاصة– دوائر داخل مصر) فقد سبق وأن تم التوضيح بإنه يتم ذلك وفقا لما نصت عليه اللائحة التجارية من اختصاصات لجنة الخدمات والأسعار ويتم موافاة سيادتكم بكافة ما يتم طلبه طبقا لمدى إمكانية ذلك ، أما في حالة كثرة المستندات أو في بعض الحالات الخاصة فإنه دائما يتم إخطار سيادتكم بإن تلك البيانات مُتاحة للاطلاع وبالفعل فإنه في فترة فحص سيادتكم لأرصدة العملاء دائما يتم إطلاع سيادتكم على كافة البيانات المطلوبة والتي سبق وأن تم الإشارة إليها بإنها مُتاحة للاطلاع ، ومن ثم فإن إدارة الشركة قامت باستيفاء كافة المتطلبات المُمكنة وتقديم كامل الدعم والرد على كافة الاستفسارات الكافية للتحقق من صحة أرصدة الإيرادات وأرصدة العملاء، وبالنسبة للخطاب المشار إليه والخاص ببعض متطلبات الفحص فقد تم موافاة سيادتكم بكافة البيانات المطلوبة والرد على كافة الاستفسارات خلال اعمال الفحص وبالشكل الكافى لإتمام عملية التحقق من أرصدة العملاء والإيرادات وقد تم افادة سيادتكم من قبل بأن قائمة الاسعار الخاصة بالخدمات المقدمة للعملاء متاحة للاطلاع.

– بالنسبة لأرصدة العملاء بنحو ٦٤٦ مليون جنيه فقد تم عمل الدراسة اللازمة وتم تضمين تلك المديونيات بدراسة إضمحلال أرصدة العملاء بنسبة ١٠٠ % من قيمة المديونية ويتم بذل المزيد من الجهود لإستيداء مستحقات الشركة ، أما بالنسبة لتقييم أرصدة العملاء المتوقفة على أساس سعر صرف (٢٤,٦٨٥) جنيه فى ٣١ /١٢/ ٢٠٢٢ فيرجع ذلك لوجهة نظر الشركة فى عدم تضخيم قيمة العملاء وما يرتبط بها من مصروف مخصص اضمحلال العملاء فى ضوء الظروف الإقتصادية التى تمر بها البلاد من معدلات تضخم عالية وإرتفاعات متزايدة فى أسعار صرف العملات ومع الاخذ فى الاعتبار بأن تلك المديونيات جميعها متوقف عن السداد منذ سنوات فلا داعى من تضخيمها وتقييمها بمعدلات الزيادة المستمرة فى أسعار الصرف.

– بالنسبة لمبلغ ١٩٠ مليون جنيه الخاص بهيئة الطرق والكباري عن مشروع الطرق الإستراتيجية فإنه سيتم تحصيل وتسوية المبلغ خلال عام ٢٠٢٤

– بالنسبة لمبلغ ٣٥ مليون جنيه الخاص بهيئة الطرق والكباري فإنه جارى العمل على تسوية الأعمال المنفذة لخدمة الطرق الاستراتيجية من خلال اتفاقيات مع هيئة الطرق والكبارى بعد خصم قيمة الجعل السنوى المستحق على الشركة كما انه سيتم تصويب تلك القيمة بعد التوصل لاتفاق مع الهيئة خلال عام ٢٠٢٤.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٤)

وجود بعض أوجه القصور في نظم الضبط الداخلي بشأن منظومة العملاء والإيرادات، نتيجة ضعف الترابط بين القطاع المالي والتجاري بالشركة الأمر الذي ترتب عليه وقائع ذات مخاطر عالية ومن مظاهر ذلك ما يلى :

أ– إتباع الشركة للأساس النقدي لعملاء المجتمعات المغلقة بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن الأمر الذي أظهر حسابات العملاء والإيرادات على غير حقيقتها.

ب- بلغ إجمالي متحصلات العملاء المدرجة بالأرصدة الدائنة (تحويلات حكومية – دائنو عملاء خدمات إتاحة تكميلية للغير، عملاء دائنة) نحو ٢٨٦ مليون جنيه ولم يتم تسويتها برصيد العملاء (المدين) الخاص بهذه المبالغ والتي يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٦.

ج- عدم قيام الشركة بفرض غرامات التأخير المنصوص عليها بالعقود بالرغم من تأخر بعض العملاء عن سداد المستحقات.

د- استمرار إنفراد قطاع المشغلين بالتحاسب مع عملاء المحمول ودوائر بنظام الـ I R U وإنحصار دور الإدارة المالية في قيد المعاملات المالية فقط ، وذلك بالمخالفة لقواعد الرقابة الداخلية على أعمال العملاء والإيرادات.

ونشير إلى أن رد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه" تم تشكيل لجنة لفحص أرصدة العملاء وأنه تم إعادة هيكلة قطاع المشغلين وتقسيمه إلى عدة قطاعات غير موضوعي "حيث أن هذا التقسيم لم يحقق الهدف المنشود لعدم وجود دور فعال للإدارة المالية بالقطاع الأمر الذي يتعارض مع توصياتنا .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

ان كافة الخدمات المقدمة لعملاء التليفون الأرضي مميكنة من خلال الأنظمة الالكترونية المستخدمة بالشركة ، أما فيما يخص عملاء المؤسسات والشركات فإن بعض من خدماتها يتم تقديمها بطرق يدوية وذلك لسرعة تقديمها لحين ميكنتها وهو ما سيتم العمل عليه خلال الفترات القادمة ، وبالنسبة لعملاء المشغلين محلي ودولي فإنه يتم تقديم خدماتها بشكل يدوي ، ونظرا لاستحداث العديد من الخدمات المُقدمة للعملاء وما يلزم ذلك من تحديث لدورات العمل مع الحفاظ على الفصل بين المسئوليات وضرورة الميكنة لكافة العمليات قدر الإمكان وهو ما تقوم به الشركة حالياً حيث يتم دراسة كافة الحلول والبدائل الممكنة لتنفيذ ذلك حيث تم البدء في التنفيذ لبعض خدمات عملاء وحدة أعمال الدولي وفور الانتهاء من كافة الخدمات سيتم التنفيذ في باقي وحدات الأعمال في ضوء التكلفة والعائد مع مراعاة الظروف الاقتصادية وارتباطات الشركة المختلفة.

أ- بالنسبة لعملاء خدمات المجتمعات المغلقة فهي محل أعمال لجنة فحص أرصدة عملاء الشركات والمؤسسات وسوف يتم عمل كافة التسويات اللازمة فور انتهاء اللجنة من أعمالها

ب- بالنسبة لمبلغ ٢٨٦ مليون جنيه الخاص بمتحصلات العملاء فيرجى العلم بإنه يتم تعلية هذه الحسابات بشكل مؤقت عند تحصيل مبالغ من جهات حكومية ثم الفحص والتوصل إلى حساب العميل المختص ومن ثم عمل التسويات اللازمة وهي عملية مستمرة وحيث أن معظم الجهات تقوم بالتحويلات في آخر أيام من الشهر وهو ما يجعل الشركة تقوم بتعلية الحساب بشكل مؤقت نظرا لمواعيد إقفال الحسابات وجاري العمل على فحص وتسوية كافة المبالغ فور توافر البيانات والمستندات اللازمة لذلك.

ج- فيما يتعلق بعدم توقيع غرامة التأخير المنصوص عليها في بعض العقود فنحيط سيادتكم علما ان الخطة التجارية والتسعيرية للشركة تتمثل فى الحرص على الانتشار وزيادة نسب التعاقد مع هؤلاء المطورين العقارين من خلال التوسع فى انشاء بنية تحتية داخل هذه المجتمعات لإتاحة تقديم خدمات الاتصالات التى تقدمها الشركة للعملاء النهائيين وهو الغرض الرئيسى من هذا الانتشار حيث ان تحقيق الأرباح المرجوة من هذا التوسع تتمثل بشكل رئيسى فى تعاقد العملاء النهائيين على خدمات الاتصالات بالإضافة الى سدادهم للاشتراكات ورسوم الأولوية.

د-بالنسبة لقطاع المشغلين وفيما يخص فصل المهام بالقطاع فقد تم عمل هيكلة لقطاعات المشغلين وكان الهدف الرئيسي منها هو الفصل بين جهات البيع والفوترة والتحصيل حيث أنه تم اعادة هيكلة رئاسة قطاعات المشغلين طبقا للقرار الاداري رقم ٢٨٢٨ بتاريخ ١٩ / ٨ / ٢٠١٨ وتم فصل المهام لتلافي أي انفراد بالأعمال وضمان مستوي رقابة عالي واستمرارا لحرص الشركة على ذلك فقد تم ايضا فصل قطاع فوترة وحسابات العملاء عن قطاعات المشغلين وأصبح يتبع مباشرة السيد الأستاذ / نائب الدولى والمشغلين ليختص بإصدار الفواتير وعمل القفل المالى وعمل حسابات وأرصدة العملاء وذلك منذ بداية عام ٢٠٢٢ وسيتم مستقبلاً ميكنة الأجزاء الغير مميكنة لخدمات المشغلين.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٥)

عدم قيام الشركة بتسوية باقي المبالغ المدفوعة مقدما لإحدى شركات الإستثمار الرياضى والبالغة نحو ٢٠٦ مليون جنيه وذلك على الرغم من إبرام الشركة لملحق عقد رعاية مع الشركة المذكورة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٦، ولم تقم الشركة بتقييم كافة بنود ملحق التعاقد المشار اليه، فضلاً عن عدم حساب القيمة الحالية لقيمة إشتراكات العاملين عن الإشتراك لمدة ١٠ سنوات بالنوادي التابعة لشركة إستادات وفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن، وكذا دون تحديد الأسس التي تم بناء عليها تحديد قيمة الإشتراكات.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بأنه تم طرح العضويات للسادة العاملين بمجموعة المصرية للاتصالات كطرح أولى وتم أصدار العضويات للسادة العاملين خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر ٢٠٢٣ كما تم عمل طرح ثانى خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٣ لباقى العضويات للعاملين وبالانتهاء من تجميع العضويات الممنوحة للعاملين سيتم عمل المعالجات المحاسبية اللازمة لتسوية تلك المديونيات الخاصة بالعاملين. أما فيما يخص باقى بنود ملحق العقد فإنه الآن جارى تقييم باقى الخدمات لاجراء المعالجات المحاسبية الازمة لها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٦)

ما زال حساب التأمينات لدى جهات أخرى يتضمن نحو ٦ مليون جنيه تمثل قيمة مهمات مخزنية تم تسعيرها بالزيادة من قبل هيئة المجتمعات العمرانية عن الإتفاق المبرم بينهما وذلك بخلاف قيام الهيئة بخصم نحو ١٩ مليون جنيه من مستحقات الشركة تحت مسمى غرامات تأخير وعوائد إستثمارية يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣ وافادت الشركة بردها انه تم تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية عليها دون ايضاح ما اتخذته الشركة من اجراءات لاستيداء حقوقها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه تم إعداد خطاب للسيد الدكتور / وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات للنظر فى إعتماد إعفاء الإيراد يرجى العلم بإنه يتم التواصل بشكل دوري مع هيئة المجتمعات العمرانية لتحصيل تلك المستحقات وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تضمين أرصدة التأمينات الخاصة بهيئة المجتمعات العمرانية ضمن دراسة الاضمحلال الخاص بالأرصدة المدينة وتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عليها تطبيقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٧)

مازال حساب مدينين الضريبة على القيمة المضافة عملاء ظاهراً بنحو ٨١,٤ مليون جنيه (رصيد متوقف ومرحل منذ سنوات سابقة) يرجع ذلك الى خطأ في المعالجة المحاسبية لتلك المعاملات منذ سنوات بفصل الضريبة المستحقة عن حساب العميل وعدم تسويتها عند إجراء قيد السداد .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإن المبلغ المذكور سيتم فحصه وإجراء التسويات اللازمة ضمن أعمال لجنة فحص أرصدة العملاء.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٨)

تضمنت الأرصدة المدينة نحو ٤١ مليون جنيه تمثل باقي قيمة دفعات التمويل البالغة نحو ٩١,٣ مليون جنيه المسددة لشركة الدلتا للأنظمة بموجب اتفاقية التحالف المبرمة بتاريخ ٢٠٢١/٦ فى مجال تقديم خدمات التوقيع الإلكتروني ، وتحملت الشركة نحو ١١,٣٤ مليون جنيه كمصروف إهلاك عن الأصول التي تم إضافتها بنحو ٥٠,٥ مليون جنيه، ونشير في هذا الصدد الى قيام الشركة بتحصيل نحو ١٥ مليون جنيه بمنافذها تم سداها لشركة الدلتا ، مما ترتب عليه تحمل الشركة المصرية لمصروف الأهلاك دون تسوية إيرادات التحالف .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري الفحص وعمل اللازم في ضوء نتائج الفحص

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٩)

تضمن حساب إيرادات استثمارات مالية مستحقة نحو ٨,٧٤٥ مليون جنيه تحت مسمى حصة الشركة المصرية المقررة من توزيعات أرباح شركة عرب سات (إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) وذلك منذ صدور موافقة الجمعية العامة للشركة على التوزيع في عامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ كما لم نواف بالقوائم المالية للشركة وقرارات الجمعية عن عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ ، ٢٠٢٣ علي الرغم من طلبها عدة مرات أخرها بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٤.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري التواصل مع مؤسسة عرب سات للحصول على توزيعات الأرباح المستحقة وموافاة سيادتكم بقرارات الجمعيات والقوائم المالية الواردة بملاحظة سيادتكم.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٠)

لم يتم حتى تاريخه تسوية الخلاف بين الشركة المصرية للإتصالات وشركات الكهرباء بنحو ٣٠٦ مليون جنيه والذي يمثل قيمة فروق التحاسب عن الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠، على الرغم من صدور كتاب جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك فى ٢٠١٩/٤/٩ بأحقية الشركة المصرية للإتصالات في استرداد تلك الفروق وحقها في إقامة دعوى لاسترداد تلك الفروق خلال ثلاث سنوات فضلا عن ذلك لم يتم تسوية الفروق بين الشركة والشركة القابضة لمياه الشرب بشأن معاملة الشركة المصرية للإتصالات بفئة محاسبة تجارية وليس سياحية وفقا لتوصية الأمانة الفنية باللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠٢٠.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه قد تم إقامة دعاوى قضائية على بعض شركات الكهرباء وقد صدرت أحكام ابتدائية لصالح الشركة المصرية للاتصالات ضد شركة كهرباء شمال القاهرة وشركة كهرباء مصر الوسطى (الفيوم) وجاري متابعة الإجراءات القانونية لتلك الأحكام ، كما يُرجى العلم بإن باقي القضايا المرفوعة ضد شركات الكهرباء مازالت متداولة ، أما بالنسبة لباقي الشركات التي لم يتم رفع قضايا ضدها فإنه مازالت إجراءات التفاوض مستمرة للحصول على مستحقات الشركة ، أما بالنسبة لشركة المياه فإن إجراءات التفاوض معها مازالت مستمرة وسوف يتم موافاة سيادتكم بأي مستجدات فور حدوثها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢١)

استمرار تضمين كل من الحسابات المدينة ، والدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٩٧٠,٨٠٥ مليون جنيه ،نحو ١,٨٣٧ مليار جنيه علي الترتيب يرجع تاريخ بعضها إلى عام ١٩٨٤ دون تسوية، وقامت الشركة بتشكيل لجنة منذ سنوات لدراسة ذلك ولم يحدد لها تاريخ لإنهاء أعمالها . هذا ونشير إلي تضمين الحسابات المدينة نحو ٢٣ مليون جنيه علي الحسابات المختصة تم خصمها من البنوك والمدرجة ضمن حساب/ مديونيات مؤقتة طرف البنوك يرجع تاريخ بعضها إلى عام ٢٠١١ لعدم استيفاء المستندات المؤيدة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

– يُرجى العلم بإنه قد صدرت تعليمات بتشكيل لجنة لفحص كافة الأرصدة المدينة والدائنة على مستوى الشركة وقد تم تسوية العديد من المبالغ خلال الأعوام من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣ وجاري العمل على استكمال أعمال اللجنة وتسوية المبالغ الواجب تسويتها بالأرصدة المدينة وذلك بعد استيفاء المستندات واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تكوين إضمحلال لبعض الأرصدة المدينة ضمن دراسة الإضمحلال في الأرصدة المدينة الأخرى.

– بالنسبة لحساب للمديونيات المؤقتة طرف البنوك فيرجى العلم بإن رصيد الحساب في تناقص مستمر وهو ما يؤكد حرص الشركة على تسوية المبالغ أولاً بأول متى توافرت المستندات ، كما أن هذا الحساب يتم فيه تعلية ما يتم خصمه من البنوك بشكل مؤقت لحين استكمال الدورة المستندية الخاصة بالمبالغ المخصومة والتي تستغرق بعض الوقت أحيانا بالنظر إلى مواعيد إقفال الحسابات وبعد ذلك يتم إقفال وتسوية تلك المبالغ للحسابات الخاصة بها ، ويتم متابعة وتسوية تلك المبالغ أولا بأول .

أما بالنسبة للمبالغ المُدرجة بالبيان منذ عام ٢٠١١ فهي عبارة عبارة عن حجوزات إدارية قام البنك بخصمها وتجنيبها لحين البت في أسباب الحجز والتوصل لقرار نهائي بشأنه سواء لصالح الشركة وفي هذه الحالة فسيتم إعادة إضافة المبلغ أو في غير صالحها وفي هذه الحالة سيتم إجراء التسويات اللازمة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٢)

تضمنت الأرصدة الدائنة (دائنو خدمات إتاحة تكميلية – حياة كريمة) نحو ٣,٥٣٩ مليار جنيه قيمة التمويل المودع ببنك الإستثمار القومي لصالح المشروع منذ تاريخ توقيع البروتوكول فى سبتمبر ٢٠٢١ المبرم بين الشركة وكل من وزارتي (التخطيط والتنمية الإقتصادية، الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات) بقيمة قدرها نحو ٥,٨ مليار جنيه علي مدي زمني ١٨ شهر تبدأ من تاريخ البروتوكول وتنتهى فى مارس ٢٠٢٣، وتم إضافة نحو ٢,٧٦ مليار جنيه علي حساب الأصول الثابتة دون سند تحملت عنه الشركة مصروف اهلاك بنحو ٦٨ مليون جنيه عن الأعوام من ٢٠٢١ حتي ٢٠٢٣ دون تسوية الرصيد الدائن بما يقابل قيمة مصروف الإهلاك لتحميل كل سنة بما يخصها التزاماً بما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري اعداد التسويات المالية اللازمة فور ورود محاضر الاستلام والقبول خلال عام ٢٠٢٤ .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٣)

لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو ٣٨,٢ مليون جنيه بيانها كما يلى :-

– نحو ٢٦,١٠٣ مليون جنيه قيمة خدمات الصيانة الوقائية لوحدات **ACCESS MSAN** عن العقد رقم ٢١١ / ٢٠٢٠ / ٣، وخدمات **Management Servries** عن العقدين (٢١١ / ٢٠٢٠ / ٤٩ ، ٢١١ / ٢٠٢٣ / ٥) وزيادة سعة أنظمة **IBM** عن العقد رقم ٢١١ / ٢٠٢٠ / ٨

– نحو ٨,٦ مليون جنيه قيمة الفرق في حساب قسط الإهلاك لسنترالي الحي الحكومي (**NN١، NN٢**) بالعاصمة الإدارية البالغ تكلفة كل منهما نحو ٧٧,٩ مليون جنيه حيث تم حساب الاهلاك عن الربع الرابع لعام ٢٠٢٣ فقط وصحته من تاريخ تهيئة الأصل للتشغيل منذ نوفمبر ٢٠٢١، ابريل ٢٠٢٣ علي الترتيب، التزاماً بأحكام الفقرة (٥٥) من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ الأصول الثابتة واهلاكاتها.

– نحو ٣,٥ مليون جنيه قيمة تنفيذ جناح الشركة بمعرض صناعة الهواتف المحمولة ببرشلونة والذي لم يتم إنعقاده بسبب جائحة كورونا والمدرج بحساب الإعتمادات.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

–بالنسبة لمبلغ ٢٦,١ مليون جنيه فقد تم عمل التسويات اللازمة بشأنه.

بالنسبة لمبلغ ٨,٦ مليون جنيه فإنه سيتم عمل التسويات اللازمة بشأنه خلال الربع الأول عام ٢٠٢٤.

–بالنسبة لمبلغ ٣,٥ مليون جنيه فإنه جاري بحث مدى إمكانية الاستفادة من المبلغ المدفوع في مناسبات مستقبلية من عدمه وعمل التسويات اللازمة في عام ٢٠٢٤.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٤)

لم تتضمن الإيرادات نحو ٣٠٨ مليون جنيه المعادل لنحو ١٠ مليون دولار قيمة تخفيض الرسوم المستحقة لإحدى الجهات عن عام ٢٠٢٢ وفقاً لقرار تلك الجهة فى ٢٠٢٣/٣/١٩ حيث تم تخفيض المصروفات بتلك المبالغ بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية واجبة التطبيق.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري الفحص وعمل اللازم فى ضوء أعمال الفحص.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٥)

تم تعلية الإيرادات بنحو ١,٥ مليون جنيه بالزيادة تمثل الفرق بين ما تم اثباته بالإيرادات عن مسحوبات جهاز الخدمة الوطنية من الكوابل النحاسية ، وكوابل الرصاص خلال العام المالي ٢٠٢٣ البالغة نحو ٩٦,٥ مليون جنيه ، وبين المثبت ببيانات إدارة المخازن البالغة نحو ٩٥ مليون جنيه، ونشير في هذا الصدد أن المديونية المستحقة علي الجهاز عن الربع الثالث والرابع لعام ٢٠٢٣ نحو ٥٠ مليون جنيه (شامل ضريبة القيمة المضافة) ، مما يشير الي ضرورة العمل علي تحصيل مستحقات الشركة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بإن إجمالي إيرادات سحب الكوابل النحاسية خلال عام ٢٠٢٣ مبلغ ٩٧,٧ مليون جنيه عبارة عن ٩٥ مليون جنيه إيرادات سحب كوابل عن عام ٢٠٢٣ ومبلغ ٢,٧ مليون جنيه باقي إيرادات خاصة بعام ٢٠٢٢ ، كما أنه قد تم تخفيض إجمالي الإيرادات المُحققة خلال عام ٢٠٢٣ بمبلغ ٩٨٦ ألف جنيه عبارة عن مقابل الخسائر الرأسمالية عن بيع الكوابل التي مازال لها عمر باقي ليُصبح صافي الإيرادات المُحققة خلال عام ٢٠٢٣ مبلغ ٩٦,٧ مليون جنيه.

كما يرجى العلم بأنه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ قد تم تحصيل نحو ٢٤ مليون جنيه الخاصة بمديونية الربع الثالث عام ٢٠٢٣.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٦)

لم تتأثر نتائج أعمال الشركة بما يخصها من تكاليف وإيرادات بقيمة ما تم تنفيذه من عمليات توريد وتركيب مهمات خاصة ببعض المشروعات المبرم بشأنها تعاقد مع الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني، حيث تم إثبات التكلفة وما تم سداده من العميل ضمن حسابي الأرصدة المدينة والدائنة بنحو (٣٥٧ مليون جنيه، ٢١٣,٩ مليون جنيه) علي الترتيب علماً بأن هناك بعض الأعمال انتهت بالفعل، كما لم يتم تخفيض قيمة خطابات ضمان الدفعات المقدمة التي أصدرتها الشركة لصالح العميل بما تم تنفيذه من أعمال .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه جاري فحص الموقف التنفيذي للمشروع مع الجهات الفنية وذلك للوقوف على التنفيذ الفعلى للمشروع لإثبات إيرادات المشروع وذلك فى ضوء التزامات الشركة المصرية للاتصالات طبقاً لبنود هذا النوع من التعاقد فأنه يتم الإعتراف بصافى الإيرادات الخاصه بتلك العقود وذلك فور الإنتهاء من تنفيذ كافة إلتزامات الشركة المصرية للإتصالات وسيتم الاعتراف بتلك الايرادات طبقا للتعاقد فور الانتهاء من تنفيذ جميع التزامات الشركة التعاقدية وسيتم حصر الحالات المماثلة واجراء اللازم.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٧)

لم نتحقق من صحة بعض الإيرادات من كوابل الإتصال البالغة نحو ١,٠٤٨ مليار جنيه لعدم موافاتنا ببعض المستندات المؤيدة للتحقق من التحاسب على خدمات مربوطة داخل السنترالات بقطاعات التراسل على مستوى الجمهورية.

وقد سبق إبلاغ الشركة ببعض الملاحظات في هذا الشأن بموجب تقاريرنا السابقة وأخرها عن فحص القوائم المالية في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٣ ، وتم إتخاذ قرار بتشكيل لجنة لفحص أرصدة قطاع عملاء الشركات والمؤسسات وقد تم موافاتنا بخطاب من الشركة رقم (١٣٢) المؤرخ فى ٨ / ٨ / ٢٠٢٣ بشان نتائج أعمال اللجنة المشار إليها والذى إنتهى الى أنه تم فحص وتسوية

نحو ٤٨٧ مليون جنيه من الفروق بين أرصدة العملاء الدفترية والأرصدة من واقع الحاسب الألى كما تم فحص وتسوية نحو ٣٠ مليون جنيه من المتحصلات المثبتة بالأرصدة الدائنة دون موافاتنا بأى مستندات.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه فور انتهاء اللجنة سيتم موافاة سيادتكم بنتائج أعمالها فور اعتمادها من السيد المهندس/العضو المنتدب والرئيس التنفيذي.

الرأى المتحفظ:

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً نورد ما يلى :

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

تم جرد جانب من الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد قمنا بالإشراف على جانب من أعمال الجرد في حدود الإمكانيات المتاحة ، وقد أسفر إشرافنا عن وجود بعض الملاحظات المتكررة تم إبلاغها للشركة بموجب كتبنا أخرها رقم (٩٤) بتاريخ ٦ / ٢ / ٢٠٢٤ ، والتي أثرت على أعمال الجرد ولم نواف بالرد حتى تاريخه ، ومنها ما يلي :-

أ- عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الأصول الثابتة وسجلات الأصول في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣.

ب- عدم قيام الشركة بإعداد كشوف نتائج الجرد الفعلي للمخازن المقيمة في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣ لمطابقتها بالأرصدة الدفترية بحسابات مراقبة المخزون حتي تاريخ إعداد التقرير لتحديد الفروق الجردية (عجز/ زيادة) وإجراء المعالجات المحاسبية اللازمة لها وتأثير ذلك على حساب المخزون.

ج- استمرار وجود العديد من الأصول المستغنى عنها والتي تشكل أعباء تخزينية على الشركة فضلا عن عدم التخلص منها بالبيع أو التأجير لتحقيق منافع اقتصادية للشركة.

د- وجود بعض السعات للكوابل الدولية غير مستغلة تمثل طاقات عاطلة منذ سنوات بعضها تم استهلاكها بالكامل دون أن تستغل بلغ صافي تكلفتها نحو ١١١ مليون جنيه ، وكذا بعض أصول مباني وسنترالات الشركة (المعصرة، الأوبرا، مركز تحصيل بحلوان، ..ألخ) علي الرغم من إنشاء إدارة عامة لإدارة الأصول الغير تشغيلية لدراسة مدي الاستفادة بالأراضي والمباني غير المستغلة بالشركة وهو الأمر الذي لم يتم .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

- تم إعداد الرد على بعض تقارير الجرد وإرسالها لسيادتكم وجاري إعداد الرد على باقي التقارير وموافاة سيادتكم بها.
- قامت الشركة بمطابقة نتائج أعمال الجرد " شهادات البارز والعجز " مع دفاتر وسجلات الأصول الممسوكة بالإدارة العامة للأصول الثابتة حتى ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٣ وهو آخر بيان للإضافات والإستبعادات الذي تم إبلاغه لإدارات الأصول الثابتة بالمناطق والقطاعات ، حيث تسوية الفروق الناتجة (العجز) للأصول التي تم تخريدها والتي وردت ضمن محاضر جرد الأصول بالدفاتر والسجلات المالية والتي ظهرت في ميزان تعديلية شهر ديسمبر ٢٠٢٣.
- تم عمل التسويات الجردية الخاصة بالمخزون في تعديلية ديسمبر ٢٠٢٣.
- بالنسبة للأصول المُستغني عنها فإنه جاري حصرها وبحث الطرق المُثلى للاستفادة منها سواء باستغلالها أو بيعها.
- بالنسبة لسعات الكوابل الدولية فإنه بشكل دوري يتم دراسة أفضل الطرق لإستغلالها بما يحقق أفضل منافع للشركة في ضوء سوق المنافسة الدولي مع العلم بإن بعض السعات يتم إستخدامها كنسخ إحتياطية لبعض السعات الأخرى المباعة ، أما بالنسبة لبعض مباني وسنترالات الشركة الغير مُستغلة فإنه يتم دراسة الإستغلال الأمثل لها وعمل اللازم في ضوء ذلك.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

عدم إحكام الرقابة على الأصناف المدرجة ضمن العقود بدون مقابل حيث لم نواف بما يفيد استلامها لعدم تحرير محاضر فحص واستلام بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٩٠ مليون جنيه المعادل لنحو ٣ مليون دولار عن العقود أرقام ٢١١ / ٢٠١٦ / ١ PO١٤، ٢١٢ / ٢٠٢٢ / ٣ ، ٢٤١ / ٢٠٢٢ / ٣ خلال عام ٢٠٢٣ .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بأن الشركة قد قامت بإصدار تعليمات بشأن تنظيم إجراءات العمل المالية والمخزنية خلال عام ٢٠٢٣ والتي من ضمنها إجراءات معالجة الأصناف المجانية والتي تم الإلتزام بتنفيذها وبفحص العقود الواردة بالماحظة تبين الآتي:

– بالنسبة للعقد رقم ٢١١ / ٢٠١٦ / ١ PO١٤ العقد توريد وتركيب بالمواقع (تسليم مفتاح) وسيتم حصر وتسوية المهمات المجانية مع التسليم الابتدائي للمشروع.

– بالنسبة للعقد رقم ٢١٢ / ٢٠٢٢ / ٣ فقد تم إستلام المهمات المجانية بالمواقع مباشرة ومعالجتها ضمن الأصول وليس مهمات مخزنية حيث أن المهمات جاهزة للتشغيل الفوري دون أي تهيئة.

– بالنسبة للعقد ٢٤١ / ٢٠٢٢ / ٣ فقد تم التوريد والتركيب لكافة مهمات العقد الأساسية والمجانية مباشرة بمؤتمر شرم الشيخ وذلك للحاجة الماسة والعاجلة ولتنفيذ التكليفات الرئاسية في هذا الشأن.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٣)

لم يتم تأثر المخزون بقيمة العجز والبارز بمخزن الملابس – بعين شمس– وتم تشكيل لجنة تسليم وتسلم لجرد المخزن في ١٣ / ١٢ / ٢٠٢٣ والتي اسفرت عن وجود بعض المخالفات والفروق الجردية، فضلاً عن تحميل حساب الأرصدة المدينة المتنوعة بنحو ٧,٢ مليون جنيه قيمة (مرتجعات سلك معيب من شركة اسكاي للتوريدات، فروق عجز بمخزن IP core، فروق عجز بمخزن الكوابل ومستلزماتها)، دون الألتزام بما تقضي به أحكام المادتين (٢٢، ٣٥) من لائحة التخزين في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

- بالنسبة للعجز والبارز بمخزن الملابس بعين شمس ومرتجعات السلك المعيب من شركة سكاي للتوريدات فإنه تم إحالة الواقعتين لقطاع الشئون القانونية للفحص والتحقيق وإصدار التوصيات اللازمة وسوف نوافي سيادتكم بالنتائج فور الانتهاء منها واعتمادها.
- بالنسبة لفروق عجز بمهمات مخزن IP CORE فسوف يتم تسويتها خلال عام ٢٠٢٤.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٤)

مخالفة الشركة لأحكام المادتين (٣٤ ، ٤٨) من القواعد التفصيلية للائحة الشراء والبيع بشأن عدم العرض على لجنة المشتريات المركزية لإقرار ما تراه مناسبا لبيع مخزون راكد بنحو ٥,٧٥ مليون جنيه للوط رقم ٣٨٧ / ٢٠٢٢ بطريقة استحضار عروض حيث لم يتم الوصول لسعر التثمين المحدد من لجنة التثمين البالغ ١٢٦,٨ مليون جنيه بعد مراعاتها "ظروف اللوط وسعر السوق المحلي ونوعيته وحالة المهمات وسعر أخر مبيع لمهمات متشابهة"، وكذا بالمخالفة لتوصية السيد الخبير المثمن بتقريره المؤرخ ٢٠ / ٢ / ٢٠٢٣ حيث أوصي بتقييم المخزون بنحو ٥ مليون جنيه وبأن "الأسلوب الأمثل للبيع عن طريق المزايدة العلنية"، في حين تم البيع باستحضار عروض بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢١ / ٢ / ٢٠٢٣ مما ترتب عليه وجود تفاوت كبير في تقييم قيمة المهمات من قبل لجنة التثمين بالشركة بتاريخ ٣ / ١ / ٢٠٢٣ .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بالآتي:

– تم تقييم اللوط عن طريق الخبير المثمن بناءً على طلب الجهات الفنية المختصة وذلك نظراً لصعوبة التثمين فى ظل الظروف الحالية والتغير السريع فى أسعار الخردة وتقادم المهمات تكنولوجياً بالإضافة إلى أن القيم المتوفرة حالياً هى قيم التعاقدات وبالتالى لا تمثل القيم الحقيقية

– تقرير الخبير لأسلوب البيع غير ملزم للشركة المصرية للإتصالات والبيع تم عن طريق إستحضار عروض للأسباب التالية :

١– اللوط يحتاج موافقة بيئية الشركات المتخصصة الحاصلة على موافقات بيئية من (جهاز تنظيم إدارة المخلفات بوزارة البيئة) لشراء هذه النوعية من المهمات والتي يتم مفاوضتها كل على حده للوصول لأفضل سعر بيع نهائي وفى حالة استدعاء كافة الشركات المعتمدة من جهاز تنظيم إدارة المخلفات بوزارة البيئة للدخول في المزاد العلنى فسيتطلب ذلك وقت طويلا ، كما أن اللوط يشغل مساحة تخزينية كبيرة .

٢– البيع بأسلوب إستحضار العروض يحقق للشركة المصرية للإتصالات سعر أفضل حيث يتم توفير(١٠,٥%) بيانها كالتالى (٥% رسوم أميرية ، ٥% عمولة خبير ٠,٥% ضريبة قيمة مضافة على عمولة الخبير)

– تم تحديد جلسة البيع فى ٢١ / ٢ / ٢٠٢٣ اليوم التالى لتثمين الخبير للوط حتى لا تحدث تغييرات تؤثر على السعر لكى يكون التقييم مقارب لسعر السوق.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٥)

١– وجود قصور فى بعض البيانات الفنية وسجلات الأصول الثابتة والسجلات المالية ومن مظاهر ذلك ما يلي:

– عدم تضمين سجلات الأصول أى تحليلات للسعات والفرعات ومحطات الإنزال الخاصة بكابل مينا البحرى البالغ قيمته نحو١,١١٥ مليار جنيه منذ عام ٢٠١٨ حيث يتم الاكتفاء ببيان فني للكوابل الدولية دون إظهار أثر ذلك علي سجلات الأصول.

– عدم استيفاء سجل الأصول الثابتة بكافة البيانات التفصيلية وذلك نتيجة لقيد معظم الأصول المضافة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ بصورة إجمالية مما ترتب عليه عدم إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والأصول الموجودة فعليا.

– التأخر في رسملة بعض الأصول منها (أجهزة تراسل، CORE) والتي يرجع تاريخ دخول الخدمة لبعضها لعام ٢٠١٦ وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٦١ مليون جنيه وتحملت عنها الشركة نحو ٧٨,٧ مليون جنيه مصروف أهلاك عن العام المالي ٢٠٢٣.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بالآتي :

– بالنسبة لكابل مينا فيرجى العلم بأنه مدرج بالسجلات كافة البيانات التفصيلية " السعات " للكابل حيث يتم استبعاد الدوائر والسعات طبقاً للبيان الوارد من الجهة الفنية المدرج به " سعة الدائرة ، تكلفة الدائرة ، سعر الخدمة ، الشركة ، نوع الكابل " كما يرجى العلم بأنه يتم إرسال بيان بالسعات الكلية للكوابل الدولية إلى السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات للاطلاع عليها كل ربع مالي.

– أما بالنسبة للأصول التي تم تسجيلها بصورة إجمالية فإنه توجد صعوبة فى إستيفاء قيمة بعض الأصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٤ التى تم قيدها بشكل إجمالى والتى تم إهلاكها بالكامل بالسجلات وإستبعاد جزء كبير منها وذلك فى تخريد السنترالات وإحلال وسحب الكوابل.

أما فيما يتعلق بمطابقة جرد الأصول يرجى العلم بأنه يتم مطابقة نتائج أعمال الجرد السنوى مع ماهو مدرج بسجلات الأصول وذلك للأصول المضافة خلال العام أما بخصوص الأصول المخرده يتم إستبعادها من سجلات الأصول والتى تظهر ضمن القوائم المالية بشكل دورى كل ربع مالى.

–بالنسبة للتأخر في رسملة بعض الأصول والمتعقلة بعقود الدعم الفني فإنه يتم رسملة عقود الدعم الفني بعد إنتهاء فترة الضمان المجاني وإفادة الجهات الفنية ببداية فترة الدعم الفني ، أما بالنسبة لباقي البنود فقد يحدث لظروف خارجة عن إرادة الشركة التأخر في إنتهاء بعض المشروعات وتطبيقا لمعايير المحاسبة فإنه يتم الرسملة من تاريخ التهيئة للتشغيل وليس من تاريخ إنتهاء المشروع.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء وأرصدة التأمينات الخاصة بها، فضلاً عن عدم إصدار القواعد التنفيذية حتي تاريخه للائحة التجارية المعتمدة منذ ١٠ / ٩ / ٢٠٢٠

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بأنه جاري الإنتهاء من نقل عملاء التليفون المنزلي وبعض خدمات المؤسسات والشركات على نظام BSS خلال عام ٢٠٢٤ والتدرج لجعل معظم الخدمات مُسبقة الدفع لعدم السماح بتراكم المديونيات على العملاء وبالتالي ستكون أرصدة العملاء في أضيق الحدود ، أما بالنسبة لتأمينات العملاء فإنه يوجد تحليل لها على الشاشات على مستوى كل عميل وهي مطابقة لأرصدة الإدارات المالية ، كما أنه يتم المطابقة بشكل دوري لأرصدة التأمينات بين العلاقات التجارية والإدارات المالية.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

إستمرار الشركة في الاستثمار في شركات[1] بنحو ٣٩,٦٥ مليون جنيه مكون عنها إضمحلال بنحو ٣٤,٢ مليون جنيه لم تحصل الشركة عنها أية عوائد نقدية علما بأن قيمة الاستثمارات المشار إليها تمثل نسبة ٣٥% من الإستثمارات المتاحة للبيع ونشير فى هذا الصدد إلى أن تضمين حساب الإستثمار نحو ١٠ مليون جنيه في الشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني (شركة شقيقة) وقد تضمن بالخطأ نحو٢,٥ مليون جنيه (يمثل قيمة استكمال نصيب الشركة المصرية في رأس المال للشركة المذكورة مسددة منذ ٢٠١٤/٦) و لم يتم إنهاء و التأشير بالسجل التجاري لتلك الحصة لعدم استكمال باقي الشركاء لحصصهم مما يحول دون التأشير في السجل التجاري.

[1] - العربية لتصنيع الحاسبات ، الثريا ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الوطنية لتليفون المحمول.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

أن محفظة الإستثمار بالشركة ككل تحقق عوائد جيدة حيث أن قيمة محفظة الإستثمارات بحوالى ٦,٧٧ مليار جنيه وأن نسبة الإستثمارات الناجحة بها والتى تدر عوائد على مستوى مجموعة المصرية للإتصالات تقدر بنسبة أكثر من ٩٨% إلا أن وجود بعض الإستثمارات الصغيرة والتى تمثل نسبة حوالى ٢% من إجمالى الإستثمارات والتى لا تحقق اى عوائد، وطبقاً لإستراتيجية الشركة فيما يخص التعامل مع الشركات المستثمر فيها وقرارات مجلس إدارة الشركة فى هذا الشأن فإنه سيتم التخارج من الاستثمارات التي لا تدر عوائد تباعاً طبقاً لتوصيات لجنة الاستثمار بالشركة علماً بأن تلك الشركات تم تكوين إضمحلال لها بنسبة ١٠٠ %.

– بالنسبة للشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني فيرجى العلم انه تم اعادة مطالبة شركة بي تي تراست بضرورة سرعة سداد المستحق عليها لاستكمال حصتها في رأس المال (بقرار من الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٧ /٢٠٢٣/٩) ومن الجدير بالذكر ان الشركة قد بدأت بتحقيق ارباح بلغت ٣٧ مليون جنيه عن عام ٢٠٢٢ وقد تم مناقشة توزيع ارباح على المساهمين خلال الجمعية العامة العادية المذكورة اعلاه وقد اتخذ المساهمين قرار بتأجيل توزيع ارباح على المساهمين لحين استكمال المساهم الغير مسدد لباقي حصته في رأس المال

–بالنسبة للشركة العربية لتصنيع الحاسبات فيرجى يرجى العلم بان الشركة مازالت تحقق خسائر وهو ما يضعف موقف الشركة في حالة التخارج وكذلك عدم رغبة المساهمين الحاليين بشراء أي حصة من حصص المساهمين الاخرين في ضوء الموقف الحالي بالإضافة الي أن بعض المساهمين لم يقوموا باستكمال حصصهم في رأس المال وسيتم موافاتكم بالقوائم المالية المعتمدة لعام ٢٠٢٣ فور ورودها.

–بالنسبة لشركة كويكتيل يرجى التفضل بالإحاطة أنه فى ضوء صدور الحكم المشار إليه بشهر إفلاس شركة كويك تيل فإنه حتى تاريخه لم يتم الإنتهاء من إجراءات التصفية عن طريق المصفى القضائى حيث تم تغيير المصفى بأخر ويتم حاليا دراسة الموقف وفور إنتهاء تلك الإجراءات سوف يتم عمل اللازم لبيان أثر ذلك على إستثمار الشركة المصرية للاتصالات فى شركة كويك تيل .

– بالنسبة لشركة النيل فإن الشركة تحت التصفية منذ ٣٠ / ٨ / ٢٠٠٩ بناء علي الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بذلك التاريخ، وفي انتظار الانتهاء من تلك الإجراءات.

–بالنسبة للشركة الوطنية للمحمول يرجي العلم بأنه قد تمت الموافقة في ١٠ / ١ / ٢٠٠٥ على مساهمة الشركة المصرية للاتصالات في انشاء الشركة الوطنية للتليفون المحمول بنسبة ٥٠% وذلك كأحد البدائل للدخول في سوق المحمول بعد التنازل عن رخصة الشبكة الثالثة لخدمة المحمول في ٢٠٠٣ ، في حين أنه نظراً لاستحواذ الشركة المصرية للاتصالات علي نسبة بشركة فودافون وهي ٤٤,٩٥ % بشكل مباشر ، الامر الذي يعتبر انتفاء للغرض الذي أنشأت من أجله الشركة علماً بأن الشركة الوطنية لم تمارس أي نشاط ولم يتم صدور أيه قوائم مالية لها.

– بالنسبة لشركة الثريا فيرجى العلم بانه لم يتم موافاتنا بالقوائم المالية المعتمدة لعام ٢٠٢٣ حتى تاريخه وسيتم موافاة سيادتكم بها فور ورودها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

بلغت أرصدة القروض والتسهيلات الإئتمانية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣ نحو ٤٩,٣ مليار جنيه (مقابل نحو ٣٠,٧ مليار جنيه في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣) بزيادة قدرها نحو ١٨,٦ مليار جنيه تحملت الشركة عنها مصروفات وفوائد مدينة نحو ٤,٣ مليار جنيه مقابل نحو ١,٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٢، مما يستوجب معه إعداد الدراسات اللازمة للحد من الاعتماد علي مصادر التمويل الخارجية درءاً لتكبد الشركة أعباء وفوائد تمويلية في ضوء إرتفاع اسعار الصرف للعملات الأجنبية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه ترجع أسباب زيادة رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية إلى الآتي:

– أن حاجة الشركة المصرية للاتصالات لمواكبة التطور المستمر في تكنولوجيا الاتصالات ولاستمرارها في تحقيق إستراتيجيتها الخاصة بتقديم خدمات الاتصالات المتكاملة وتطوير البنية التحتية بشكل مستمر ، فقد تطلب ذلك زيادة الإنفاق الإستثماري على مشاريعها القومية ، حيث بلغ المدفوع لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ خلال عام ٢٠٢٣ نحو ٢٦,٥ مليار جنيه مصري.

– الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد وسياسات الدولة النقدية الخارجة تمام عن إرادة الشركة والمتمثلة في انخفاض قيمة الجنيه المصري أدى إلى زيادة قيمة الدين المقوم بالعملة الإجنبية وبالتالي زيادة عبء الدين على الشركة ، ومُتمثلة أيضاً في ارتفاع سعر الفائدة وهو ما أدى أيضاً لزيادة مبلغ خدمة الدين.

أما بالنسبة لاعتماد الشركة على التمويل عن طرق القروض والتسهيلات فيرجع ذلك إلى مشاركة الشركة بشكل أساسي في تنفيذ مشروعات الدولة القومية الخاصة بالتحول الرقمي وإنترنت المدارس والحكومة الرقمية وغيرها من المشروعات بالإضافة لمشروعات الشركة المختلفة والتي لا يمكن تمويلها من موارد الشركة الذاتية او عن طريق حقوق الملكية فقط.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩)

وجود مبالغ متحفظ عليها لدى بعض البنوك منذ سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٦ مليون جنيه يرجع بعضها لعام ٢٠٠١، ولم نقف على أسباب عدم تنفيذ بعض الأحكام الصادرة برفع الحجز الإداري عن بعض المبالغ، علي الرغم من إفادة الشركة بردها علي تقاريرنا عن فحص القوائم المالية المستقلة في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٣ بأنه " صدر العديد من الأحكام لصالح الشركة وجاري استخراج الصيغ التنفيذية لها" وهو الأمر الذي لم يتم مما أضاع على الشركة الإستفادة من عوائد تلك المبالغ .

ويتصل بما سبق عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الالتزامات المحتملة في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣ عن باقي قيمة المطالبات الواردة من بعض الجهات والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٠ مليون جنيه بالمخالفة لما تقضي به معايير المحاسبة في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بالآتي :-

بالنسبة للحجوزات الإدارية من بعض الجهات الحكومية علي بعض أرصدة الشركة بالبنوك المختلفة فإنها حجوزات قديمة تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها وقد صدر العديد من الأحكام لصالح الشركة بعضها أصبح نهائياً وجارى استخراج الصيغ التنفيذية لها وإعلانها والتنسيق مع البنوك لرفعها ، كما يُرجى العلم بإن عملية ربط الحجوزات كودائع هي عملية ليست إلزامية ، ولكن تقوم بها بعض البنوك طبقا للقواعد والإجراءات الخاصة بها.

أما بالنسبة للمطالبات الواردة من بعض الجهات بنحو نحو ٢٠ مليون جنيه فيرجى العلم أن بعضها يتم تحديده بشكل تقديري من الجهات الحاجزة ومن ثم فإنه من الأنسب عدم إدراجه ضمن الالتزامات المحتملة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠)

مخالفة الشركة للائحة التجارية والتي تقضي بإيقاف تقديم الخدمة في حالة عدم إلتزام العميل بالسداد الأمر الذى ترتب عليه تضخم المديونية على العميل شركة نور لنظم المعلومات حيث بلغت فى٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٢٩٤ مليون جنيه (عملاء وأوراق قبض) مكون عنها إضمحلال بنحو ٢٤٣ مليون جنيه، وقامت الشركة بعقد إتفاقية للتسوية بينها وبين الشركة المذكورة (في ٢٠٢١/١/١٧، وملحقها في ٢٠٢٢/٢/١٣).

الأمر الذى ترتب عليه قيام الشركة المصرية للإتصالات بتجديد خدمات العميل المذكور عن عامي ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ بنحو ١٠٤ مليون جنيه وتم تحصيل نحو ١٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٣ بالمخالفة للإتفاقية المذكورة والتى تنص علي "سداد شركة نور لقيمة الخدمات المقدمة من الشركة المصرية للإتصالات مقدما".

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم انه بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٢١ تم توقيع اتفاقية تسوية مع شركة نور لسداد مديونياتها بواسطة لجنة مشكلة من جميع الإدارات المعنية بالشركة لفحص المديونية واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من زيادة المديونية وبحث أفضل الطرق لتحصيل مديونيتها وسداد قيم المطالبات الدورية وغيرها من الإجراءات الهامة ، وبالفعل قامت اللجنة بإتخاذ قرارات تدريجية للتعامل مع شركة نور منها إيقاف تقديم أي خدمات جديدة ورفض أي طلبات خاصة بالخدمات الحالية وبعض الإجراءات الأخرى ، كما يُرجى العلم بإنه تم تحصيل المبالغ التالية من بداية الاتفاقية حتى نهاية عام ٢٠٢٣ :

بيان / سنوات	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	الاجمالى
متحصلات مديونية اتفاق التسوية	٢٢,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٥٣١,٥٤٧	٧٩,٧٨٥,٣٢٤	١٢٠,٣١٦,٨٧١
متحصلات الخدمات الجديدة/تجديد الخدمات	٦٦,٢٥٢,٧٧٠	٦٤,٢٨٤,٤٥٠,٦٥	١٤,٠٠٠,٠٠٠	١٤٤,٥٣٧,٢٢٠,٦٥
الاجمالى	**٨٨,٢٥٢,٧٧٠**	**٨٢,٨١٥,٩٩٧,٦٥**	**٩٣,٧٨٥,٣٢٤**	**٢٦٤,٨٥٤,٠٩١,٦٥**

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١١)

لم نقف على أسباب قيام الشركة المصرية للإتصالات بتجديد التعاقد لمدة ثلاث سنوات مع شركة "CNE " للقنوات بدءا من ١ / ١ / ٢٠٢١ ينتهي في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣ بشروط مجحفة لها بالرغم من عدم تحقيق عدد المشتركين المستهدف بالعقد الأول المنتهي في ٢٠٢٠ لعدد ١٠ الآف مشترك وبسداد مبلغ نحو ٨,٦ مليون جنيه خلال المدة المشار إليها حيث بلغت نسبة المحقق إلى المستهدف من العقد الأول نحو ٤,٥ % فقط .

ونشير في هذا الصدد إلي تضمين العقد المجدد لبعض الشروط منها (تلتزم الشركة المصرية بتحقيق إشتراكات " لعدد ٢٥ ألف مشترك كحد أدني خلال مدة التعاقد، وأن تسدد الشركة عن ذلك العقد بما يعادل نحو ٢,٣٥٠ مليون دولار، وكذا تم زيادة متوسط تكلفة المشترك الواحد من ٦٦ دولار بالتعاقد الأول ليصبح نحو ٩٤ دولار بالتعاقد الجديد بدون أيه مبررات لتلك الشروط، وقد بلغت الإيرادات المحققة منذ بدء التعاقد وحتي عام ٢٠٢٣ نحو ٥,٢ مليون جنيه وفقاً لبيانات الشركة الواردة لنا في أغسطس ٢٠٢٣، ويتصل بما سبق عدم موافاتنا بما تم إتخاذه من إجراءات حيال ما تم ذكره خاصة في ظل إرتفاع سعر الدولار وما تم الإشارة اليه برد الشركة علي تقريرنا عن فحص القوائم المالية في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٣ من عدم وجود نظام تجاري عادل.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بإن الشركة لم تتمكن حتى تاريخه من تقديم الخدمة بالشكل المطلوب نظرا لعدم وجود نظام تجاري عادل من حيث تكلفة تقديم الخدمة الخاصة بالقنوات المشفرة وخاصة قنوات Bein Sport حيث تصر شركة CNE علي تقديم اسعار مبالغ فيها ، كما ترفض التعاقد المباشر بين الشركة المصرية للاتصالات وشركات القنوات المشفرة بحجة انها الوكيل الوحيد ، علي الرغم من عدم وجود ذات نفس النموذج التجاري مع باقي المشغلين والذين يقوموا بالتعاقد المباشر مع مقدمي القنوات المشفرة.

بالإضافة لما سبق، يرجي العلم أنه جاري تحديث الاستراتيجية التجارية الخاصة بالخدمة بعد حل المعوقات الفنية والتجارية مع مقدمي المحتوي ومن المتوقع اعاده اطلاقها في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ بناء علي عقود تجارية جديدة وكذلك اضافه خدمة الباقة الإضافية IPTV ADD-ON لنشر الخدمة بشكل أوسع.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٢)

عدم تحقيق التعاقد مع شركة watch it للحد الأدني من الإشتراكات المنصوص عليها بالتعاقد البالغ قيمته ١٠٠ مليون جنيه بعدد إشتراكات ٥ مليون مشترك عن ٣٦ شهر تبدأ من ٦ / ٢٠٢٠ ، حيث بلغ عدد الإشتراكات المحققة نحو ٢,٢ مليون مشترك، ويتصل بما سبق تحقيق الشركة لإيرادات عن عدد ١٦٢ ألف مشترك خلال الفترة من يوليو حتي ديسمبر ٢٠٢٣ دون تحميل المصروفات بما يخصها من تكاليف لمقابلة تلك الإيرادات.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالعلم بإنه بلغ عدد الاشتراكات على منصة watch it طبقا للتعاقد في نهاية شهر يناير ٢٠٢٤ نحو ٣,٢ مليون مشترك ، أما بخصوص باقي قيمة العقد فقد تم التفاوض والاتفاق في شهر مارس ٢٠٢٣ مع شركة watch it على استهلاكه بنحو ٦٠ مليون جنيه عن طريق حصول الشركة المصرية للاتصالات على رعاية بعض المسلسلات على تطبيق watch it وتنفيذ حملات إعلانية خلال الفترة من مارس ٢٠٢٣ إلى مارس ٢٠٢٥ على أن يشمل الموسم الرمضاني لعام ٢٠٢٣ وعام ٢٠٢٤، مع العلم بإنه تم تنفيذ كافه الاعمال الخاصة برمضان ٢٠٢٣ بالكامل بالإضافة الى بعض المزايا الاعلانية الاضافية الخاصة بالتعاقد ويتم حاليا تنفيذ الخطة الخاصة بشهر رمضان ٢٠٢٤.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٣)

بلغ رصيد عملاء فاتورة أفراد بقطاع المحمول فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣ نحو ٢٣٣ مليون جنيه منها نحو ٩٣,٥ مليون جنيه متأخرات على بعض الأفراد يرجع بعضها لأكثر من عام وهو ما يخالف شروط التعاقد، دون موافاتنا بأسباب ذلك.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه تم فحص هؤلاء العملاء وتطبيق كافة الإجراءات المُتبعة مع باقي العملاء المُماثلين وقد تم عمل التسويات اللازمة بشأنهم في الربع الأول عام ٢٠٢٤.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- تمسك الشركة المصرية للإتصالات حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد الأصول الثابتة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بمعرفة الشركة طبقا للأصول المرعية.

- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المُعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات
صادر

رقم	التاريخ	المرفقات
٣٥١	٢٠٢٤/٢/٢٥	٣٥ ورقة

السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذى

بالشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

أرفق لسيادتكم التعقيب على رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ،،،

تحريراً في: ٢٥/ ٢ /٢٠٢٤

القائم بعمل الوكيل الأول

مدير إدارة

نبيله محروس حلمى

د. طارق فاروق

" محاسبة / نبيله محروس حلمى "

محمد ،،،

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

التعقيب على رد الشركة المصرية للإتصالات
على تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية
المستقلة للشركة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١

الملاحظة	الرد	التعقيب
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١) مخالفة الشركة لأحكام المادة ١٨٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن عدم قيام الشركة بإعداد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الادارة خلال شهرين على الأكثر من إنتهاء السنة المالية ، حيث لم ترد القوائم المالية المعتمدة لإدارة مراقبة الحسابات فى المواعيد القانونية.	يُرجى العلم بإنه نظرا للظروف الاستثنائية والتغيرات التي حدثت خلال عام ٢٠٢٣ سواء على المستوى العالمي أو المحلي ولتضمين آثار تلك الظروف والأحداث فقد قامت إدارة الشركة ببذل كافة الجهود ومراعاة الدقة المُمكنة لإظهار تلك الآثار بالقوائم المالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مما أدى الشركة للمزيد من الدراسة واستيفاء المستندات والبيانات المؤيدة للمعالجات المحاسبية التي تمت وبناء عليه فقد طلب المراجع الخارجي مد فترة المراجعة للتأكد من تطبيق آثار كافة المعايير بالشكل السليم سواء على المستوى المحاسبي أو الضريبي وكذلك قيام المراجع الخارجي باستكمال فحص أنظمة الشركة المختلفة وكذلك فحص أعمال الشركات التابعة ولذلك فقد تم تأجيل اعتماد القوائم من قبل مجلس الإدارة ليصبح بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤ مع العلم بإنه قد تم موافاة سيادتكم بمسودة نهائية من القوائم المالية معتمدة من إدارة الشركة قبل نهاية مدة الشهرين بعد انتهاء السنة المالية حيث أنه طبقا للمادة ١٨٩ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإعداد هذه الوثائق لتكون تحت تصرف مراقبي الحسابات خلال شهرين من انتهاء السنة المالية للشركة وهو ما تم بالفعل.	يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الالتزام مستقبلا بالمادة رقم ١٨٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المساهمة المشار إليه .
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢) لم تقم الشركة بإعادة تقييم بعض التزاماتها التعاقدية بالعملات	يرجى التفضل بالعلم بالآتي: - بالنسبة لعدم تقييم بعض ارصدة حساب دائنو شراء	يتابع خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤.

الأجنبية والمستحقة للغير بحسابي دائنو شراء أصول ثابتة، وموردين وفقاً لسعر الصرف المعلن في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٦٤.٣ مليون جنيه كفروق عملة على بعض العقود (٢١١ / ٢٠١٦ / ١ ، ٢١١ / ٢٠١٧ / ١ ، ٢١١ / ٢٠١٩ / ١١ ، ٢١١ / ٢٠١٦ / ١٢) بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٣ الخاص بأثبات التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية، وكذا معيار رقم ١٠ الأصول الثابتة واهلاكاتها ما لذلك من أثر علي تكلفة الأصول، ومصروف الإهلاك، وكذا التزامات الشركة. وقد تضمن حساب الأصول الاخرى – رخصة الترددات – نحو ٣.٨ مليون جنيه بالزيادة نتيجة الخطأ فى حساب فروق العملة تطبيقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية فيما يخص معالجة فروق العملة.	أصول فسيتم دراسة العقود وعمل التسويات اللازمة في ضوء الدراسة في الربع الأول ٢٠٢٤ مع العلم بإن بعض العقود يتم إثباتها بسعر صرف إستحقاق الفاتورة. - اما بالنسبة لرخصة الترددات فإنه سيتم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٤.	
<u>ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)</u> لم نواف بالشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة.	تم التنبيه باستخراج الشهادات السلبية وفور استخراجها سيتم موافاة سيادتكم بها.	يتابع خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤، مع ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لسرعة استخراج الشهادات السلبية لأراضي وعقارات الشركة للحفاظ علي ممتلكات الشركة وموافاتنا بها فور استخراجها.
<u>ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)</u> تضمين حسابات الأصول الثابتة نحو ١.٨٣٤ مليار جنيه قيمة ما أمكن حصره من أراضى تبين بشأنها ما يلي : - نحو ١.٣ مليار جنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية – صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: - بالنسبة للأراضي بقيمة ١.٣ مليار جنيه فإنه تجدر الإشارة بأن الشركة بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها بالملاحظة ويتم إطلاع سيادتكم على آخر مستجدات تلك الإجراءات في	سيتم متابعة ما تم من الإجراءات التي اتخذتها الشركة لتقنين وضع أراضي الشركة والمشار إليها بالرد خلال العام المالى ٢٠٢٤، كما نوصي بسرعة إتخاذ اللازم لحسم الخلاف بين الشركة والجهات الأخرى

ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها. وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها إلا أنه وحتى تاريخه لم نقف على ما أنتهت اليه هذه الإجراءات ونتائجها أو الإفصاح عنها والمستندات المؤيدة لها. - نحو ٥١٣.٦ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات (أسكندرية ووجه بحري– أسيوط – قطاعى وسط وشرق الدلتا)، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات مما حدا ببعض الجهات إلى رفع دعاوى طرد ضد الشركة ومازالت متداولة بالقضاء. - نحو ٢٠.٨ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من تعديات على بعض الأراضى مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ تتمثل في:- أ- نحو ١٥.٨ مليون جنيه القيمة المقدرة من عام ١٩٩٨ للأرض التي تعدي عليها حي شرق مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية. ب- نحو ٥ مليون جنيه تكلفة شراء أرض الطوابق المشتراه منذ عام ٢٠٠٧ بشارع فيصل بمحافظة الجيزة والتى صدر بشأنها حكم المحكمة الصادر فى الاستئناف رقم ٦١٩٢ لسنة ١٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧ بمحو وشطب العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين" وقامت الشركة بإستئناف الحكم بدعوى رقم ١٦٤٣٤ لسنة ٨٨	الاجتماعات الدورية التي يتم انعقادها بين السادة أعضاء الجهاز والسادة المسؤولين بالشركة. - بالنسبة لمبلغ ٥١٣.٦ مليون حنيه الخاص بمطالبات مقابل حق الانتفاع فإنه يتم دراسة كل حالة على حده حيث يتم ورود العديد من المطالبات المبنية على أرقام جُزافية مُبالغ فيها ومن ثم فإنه يتم عرض الأمر على كافة الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات المناسبة وفقا لدراسة ظروف واحتياجات كل قطعة أرض ، كما أنه يتم متابعة كافة القضايا المرفوعة من تلك الجهات وموافاة سيادتكم بموقف كل قضية بالتقارير التفصيلية. - بالنسبة لاستيلاء حى شرق مدينة شبين الكوم على الارض وأقامة مباني ورش وجراج للسيارات فيرجى التفضل بالإحاطة بأنه قد تم ذلك بعد صدور قرار السيد اللواء/ محافظ المنوفية بتمكين حى شرق شبين الكوم من استرداد ارض البر الشرقى مع العلم بأن الشركة قد قامت بالطعن على قرار الإخلاء وقيد برقم ٩٩٣٧ لسنة ٢٠ ق قضاء إدارى بالمنوفية وبجلسة ٢٦ / ١٠ / ٢٠١٩ تم القضاء فى الشق المستعجل برفضه وإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضى الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانونى فى موضوعها وانتهى التقرير ضد الشركة برفض الدعوى وإلزام المدعى بصفته المصروفات وتداولت الدعوى بالجلسات وتم حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٨ / ١٢ / ٢٠٢١ وصدر الحكم برفض الدعوى وتم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقيد برقم ٢٥٦٧٥ لسنة ٦٨ ق فى ٩ / ٤ / ٢٠٢٢ ولم يحدد له جلسه حتى تاريخه ، أما بخصوص مبنى الجراج فيرجى العلم بأن الغرف بالمبنى تتبع الشركة وتحتوى على بعض المهمات الخردة التي يتم استخدامها ويتم فتحها بمعرفه الشركة في	بشأن مطالبات حق الإنتفاع ودراسة كافة الحالات فى ضوء الجدوى الإقتصادية وموافاتنا بما تسفر عنه تلك الدراسة وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن. وكذا متابعة كافة الإجراءات القانونية المتخذة من قبل الشركة وخاصة الموقف الخاص بأرض شبين الكوم. أما بالنسبة لأرض الطوابق يتابع مع موافاتنا بكافة المستجدات القانونية في هذا الشأن.

ق بشقيه المستعجل والموضوعي إلا أن محكمة النقض رفضت الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم ولم يبت حتى تاريخه فى الشق الموضوعى، مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض ويرجع ذلك فى الأساس إلى عدم إستخدام الشركة حقها القانونى الذى كفلته لها المادتين ٩٦٨، ٩٦٩ من القانون المدنى بإبداء طلب اكتساب ملكية الأرض بالتقادم في محكمة أول درجة ، وعندما أبدت الشركة طلبها في محكمة الإستئناف لم تنظر اليه المحكمة وذلك استناداً للمادة ٢٣٥ من قانون المرافعات والتي تفيد "عدم قبول المحكمة بطلبات جديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها" مما يعد مخالفة مهنية جسيمة وفقا لحيثيات حكم محكمة الاستئناف. هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ - أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها، بالرغم من وجود العديد من القيود على الأراضي منها على سبيل المثال (إلغاء التخصيص الصادر للشركة لبعض الأراضي نتيجة عدم إلتزامها ببناء السنترالات في المواعيد المحددة)، فضلا عن عدم صحة ما ورد بإقرارات الإدارة الصادرة عن الشركة فى هذا الشأن.	حاله الحاجه اليها ، كما انه قد تم تشكيل لجنة بتكليف من السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة لتسوية النزاع واللجنة مازالت فى عملية التفاوض مع المحافظة. - بالنسبة لأرض الطوابق فيرجى العلم أن الشركة المصرية للاتصالات قد حصلت على حكم قضائي في دعوى الاستحقاق من محكمة جنوب الجيزة الابتدائية بإلزام البائعين بسداد مبلغ قدره ١٧,٩٦٤,٠٠٠ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤% سنويا من تاريخ المطالبة القضائية بتاريخ ٢٥ / ٦ / ٢٠١٩ وحتى تمام السداد ومبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه تعويضا عن الأضرار المادية والحكم مطعون بطريق الاستئنافين رقمي ٨٩٩٤ ، ٩١٤٣ لسنة ١٣٩ ق أمام محكمة استئناف القاهرة ومازالت متداولة ، أما بالنسبة لمدى صحة الإجراءات التي اتخذتها الشركة المصرية للاتصالات في الحفاظ على قطعة الأرض فقد تم عرض كافة الإجراءات المتخذة على السيد / المستشار القانوني للشركة – نائب رئيس مجلس الدولة - بناء على طلب الجهاز المركزي للمحاسبات وقد أفاد سيادته بإن الدفاع الذى تم تقديمة من جانب الشركة في الموضوع محل التداعي يتفق مع الأصول الفنية دون إخلال بحقوق الدفاع ، وقد تم موافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بهذا الرأي. كما أن القضية فى انتظار النظر فى الشق الموضوعى بمحكمة النقض حيث لم تحدد محكمة النقض حتى تاريخه موعد جلسة لنظر الطعن. - أما بالنسبة للإفصاحات فإن إدارة الشركة تلتزم بشكل كامل بالإفصاح عن المعلومات الهامة والمؤكدة تطبيقا	

	لمعايير المحاسبة المصرية.	
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥) لم تقم الشركة بدراسة ومراجعة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها وبلغت الأصول المهلكة دفترياً وما زالت تعمل بنحو ١٢.٠٤٦ مليار جنيه وفقاً لما تم الإفصاح عنه بالإيضاحات المتممة في ٢٠٢٣/١٢/٣١.	يرجى التفضل بالإحاطة بالآتى :- بالنسبة للأصول المهلكة دفتريا فإن إدارة الشركة تقوم كل فترة زمنية بإعادة دراسة أعمار الأصول الإنتاجية وهو ما تم العمل به بداية من عام ٢٠١٦ وخلال عام ٢٠١٨ وتلك الأعمار تكون بناء على متوسط العمر الإنتاجى والتشغيلى للأصل على مستوى الشركة ككل. ووفقاً لذلك فقد انخفضت قيمة الاصول المهلكه دفتريا بدءا من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٣ طبقاً للجدول الموضح أدناه وفي حالة ظهور أي مؤشرات تستدعي إعادة التقييم سوف يتم تنفيذ ذلك :- **المُهلك دفتري بالمليار جنيه نهاية كل عام** السنة | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ المَهلك دفتري-أصول ثابتة | ٢٣,٢ | ٢٣,١ | ٢١,٥ | ٢١,٨ | ١٤,١	يتبع خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦) لم تتضمن الأصول الثابتة نحو ١.٦٢٣ مليار جنيه قيمة المبالغ المنصرفة على مشروع إنشاء نادي الشركة بالمعادي بموجب تعاقدات مع بعض الجهات والمدرجة بحساب مشروعات تحت التنفيذ علي الرغم من التشغيل التجريبي للنادي بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٣٠ وفقاً لما جاء برد الشركة علي تقريرنا في ٢٠٢٣/٩/٣٠ الوارد بتاريخ ٢١ /٢ / ٢٠٢٤ وقد تبين بشأن	يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: ➢ تقوم الشركة حالياً بإتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية بشأن تقنين أوضاع ملكية جميع أراضي الشركة ومن ضمنها أرض النادي، وسيتم موافاة سيادتكم أولاً بأول بكافة تلك الإجراءات . ➢ بالنسبة لعلاوات الأسعار عن الأعمال التي تمت بعد	يرجى سرعة الإنتهاء من تلك الغجراءات مع موافاتنا بها تفصيليلا أول بأول. وكذا سرعة موافاتنا بالموقف الحالي بعد بدء التشغيل التجريبى للنادى وما تم تحصيله من اشتراكات بما يعود بالنفع على الشركة وضرورة مراعاة الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في

ذلك: - عدم تقنين وضع أرض النادي والمخصصة للشركة من مصلحة الأملاك الأميرية لإقامة محطة لاسلكية عليها منذ عام ١٩٥٥. - تحمل الشركة نحو ٣٤٠ مليون جنيه علاوات أسعار وذلك عن الأعمال التي تمت بعد ٢٠٢٢/٩/٢٧. - قيام الشركة المصرية للإتصالات بالتعاقد مع شركة تى إى للإستثمار الرياضى (المملوكة للشركة بنسبة ٩٩.٩٩%) يحق بموجبه للأخيرة الإنتفاع بأرض النادى وقامت من خلاله بإبرام عقد إدارة وتشغيل وتسويق وإشراف على النادى مع إحدى الشركات فى ٢٠٢٣/٦/١٨ ولمدة ٧ سنوات وتم صرف أتعاب لها بنحو ٣.٦ مليون جنيه بموجب محضر بدء الأعمال المؤرخ فى ٢٠٢٣/٣/١ وهو تاريخ سابق عن تاريخ التعاقد المشار إليه بعاليه، فضلاً عن عدم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن تعاملات الشركة مع الشركة المذكورة بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) الأطراف ذات العلاقة.	٢٧ / ٩ / ٢٠٢٢ فقد تمت تنفيذا للقوانين والقرارات الصادرة من الدولة بشأن ذلك نظراً للظروف الإقتصادية التي تمر بها البلاد وزيادة معدلات التضخم وأسعار صرف العملات وغيرها من الأسباب الخارجة عن إرادة الشركة. ➢ وفيما يتعلق بشركة إدارة النادى فيرجى العلم بانها ستتولى تشغيل النادى وهى المسئولة عن بدء جاهزيته للتشغيل حيث تم إبرام تعاقد معها بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٨ للقيام بأعمال الإدارة والتشغيل والتسويق والاشراف على النادى ولكن فعليا قد بدأت الشركة بالقيام بالأعمال على ارض الواقع اعتبارا من أول مارس ٢٠٢٣ قبل تاريخ التعاقد حيث تم اعداد محضر لبدء الأعمال بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١ مع شركة الإدارة للعمل على سرعة الانتهاء من تجهيز النادى وبدء النشاط وتحصيل اشتراكات الأعضاء والاكاديميات الرياضية المختلفة. وقد تم إعادة العرض على اللجنة العليا للمشتريات للموافقة على صرف الأتعاب بتاريخ سابق للتعاقد. ➢ مع العلم بأنه تم فتح النشاط التجريبى للنادى بحضور السيد معالي وزير الاتصالات ووزير الشباب والرياضة بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٣٠ وسوف يتم التشغيل النهائي للجمهور خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤.	الفحص المحدود للربع الأول لعام ٢٠٢٤ عن تعاملات الشركة مع الأطراف ذات العلاقة.
<u>ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)</u> ما زالت الأصول تتضمن قيمة مسارات الكوابل النحاسية الغير صالحة للإستخدام بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٣٨ مسار بمنطقتى المنوفية والقليوبية حتي ٢٠٢٣/١٢/٣١ حيث أفادت لجان السحب أن تلك المسارات غير صالحة للإستخدام،	يرجى التفضل بالعلم بأنه: - بالنسبة للمسارات الغير صالحة للاستخدام فإنه سيتم حصرها وفحصها وتحديد المسارات التي لن يكون لها إستخدامات أو عوائد مُستقبلية لإستبعادها من الأصول	يتابع لما يتم اتخاذه من قبل الشركة في هذا الشأن خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤، ويكتفي بالنسبة للتأمين في ضوء رد الشركة.

ولم تتخذ الشركة أية إجراءات بشأن الكوابل التى تم فصل الخدمة عنها الأمر الذى سهل سرقة العديد من هذه الكوابل، فضلا عن عدم استبعاد قيمة البطاريات التي تم سرقتها من بعض وحدات MSAN من حسابات الأصول الثابتة بلغ ما أمكن حصرة منها عدد ٤١٣٠ بطارية مسروقة، وعدد١٦٧ مخردة، ونشير في هذا الصدد إلي ضرورة دراسة جدوي التأمين علي الكوابل النحاسية التي لم يتم إحلالها حفاظاً علي ممتلكات الشركة، وإجراء التسويات اللازمة بشأن البطاريات المسروقة والمخردة .	وذلك خلال عام ٢٠٢٤. - اما بالنسبة للبطاريات فقد تم استبعاد كافة البطاريات التي تم سرقتها من سجلات الأصول في تعديلية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بعد إستيفاء كافة المستندات والإجراءات اللازمة لذلك من الجهات المختصة ، أما البطاريات التي لم يتم إستبعاد قيمتها فإنه سيتم عمل اللازم بشأنها فور توافر المستندات المؤيدة واللازمة لذلك. - أما بالنسبة للتأمين على الكوابل النحاسية فإنه نظراً للتكلفة الباهظة التي تتطلب ذلك ولخطة الشركة المستمرة منذ سنوات بإستبدال الكوابل النحاسية بكوابل فايبر وبالتالي فإنه من الصعب التأمين على كافة الكوابل النحاسية، ولكن في كل الأحوال تتخذ الشركة كافة الإجراءات المُمكنة للحفاظ على أصولها.	
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨) عدم صحة ما تم إضافته علي حساب الأصول الثابتة بنحو ٤٤٧.٧ مليون جنيه تبين بشأنه : - نحو ٤٠٠ مليون جنيه قيمة مهمات تخص مشروع الداتا سنتر - تحملت عنه الشركة نحو ٢٦.٦٧ مليون جنيه مصروف إهلاك – علي الرغم من أن تاريخ الموافقة علي تنفيذ المشروع في ٢٠٢٣/١٢/٢٦ ولم يتم توريد وتركيب وتشغيل تلك المهمات عام ٢٠٢٣. - نحو ٤٧.٧ مليون جنيه بند أنظمة مساندة للعمل علي الرغم من وجود ملاحظات للجنة الفحص والاستلام علي أعمال توريد وتركيب أنظمة مراقبة كاميرات بعض مخازن الشركة المتمثلة في عدم التزام المورد بالمواصفات الفنية، أصول	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: - بالنسبة لمبلغ الـ ٤٠٠ مليون جنيه فسيتم عمل التسويات المالية اللازمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٤. - بالنسبة لعقد توريد وتركيب الكاميرات فقد تم رسملة منصرفات العقد طبقاً لمحاضر التركيب والتشغيل الواردة بمستندات صرف الفواتير المتعلقة بتركيب المهمات المذكورة ، أما بالنسبة لملاحظات لجنة الفحص فقد تم الإفادة من المقاول بإنه تم تلافيها وجاري مراجعة ذلك مرة أخرى ولكن في جميع الأحوال تلك الملاحظات لا تُعيق الأصل عن التشغيل وتقديم الخدمات المطلوبة منه.	يتابع، ما يتم من تسويات في هذا الشأن خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤، مع ضرورة موافاتنا بالتقرير النهائي للجنة فحص ومعاينة نظام مراقبة الكاميرات للحكم علي صحة ما قامت به الشركة من إضافات للأصول.

الصناعة والتكشيف عن مسارات الأنظمة، مما له من أثر علي سلامة وأمان الأصل والخدمات المقدمة وكذا مصروف الإهلاك.		
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩) عدم تضمين حساب الأصول الثابتة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٨٢٠.٢ مليون جنيه قيمة أصول مهيئة للتشغيل وما لذلك من أثر علي حساب الإهلاك وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية، تتمثل في : - نحو ٧٣٦ مليون جنيه قيمة المشروعات التي تم تنفيذها ودخولها الخدمة وتشغيلها، منها نحو ٣١٠ مليون جنيه قيمة تراخيص وخدمات ودعم فني تخص الفترة من سبتمبر ٢٠٢٢ حتي سبتمبر ٢٠٢٣ عن العقد رقم (٨/٢٠١٦/٢١١) Add٤ - نحو ٥٨ مليون جنيه قيمة توريد أجهزة الشبكة الفقرية لمشروع IP core وتم سداد مستحقات شركة الجيزة بالكامل عن العقد (٣٩/٢٠٢٠/٢١١) لأعمال Pos١ &Pos٣ ومن أمثلتها مبني سنترال رمسيس الذي تم تهيئته للتشغيل في ٢٠٢٣/٧/٢٧، والذي مازال مدرج بالأرصدة المدينة. - نحو ٢.٣ مليون جنيه قيمة الدعم الفني لأجهزة شبكات المحمول والمسددة بالكامل لشركة نوكيا عن العقد (١٢/٢٠١٦/٢١١) والتي مازالت بالأرصدة المدينة. - نحو ١.٩ مليون جنيه قيمة عدد ٤٠٠ ماكينة تصوير منذ ٢٠١٩ ومازالت بالأرصدة المدينة الأخري. - نحو٢٢ مليون جنية قيمة أرض ومبنى سوفي سات بمدينة العبور والتي مازالت مدرجة بحساب مشروعات تحت التنفيذ	- يُرجي العلم بإنه يتم رسملة الأصول بعد استيفاء المستندات اللازمة من الجهات الفنية بالشركة ، ونظرا لتعدد وتنوع وانتشار مشروعات ومهمات الشركة فإنه يتم التنسيق بين كافة الجهات المختصة كل ربع مالي لتجميع بعض الأصول التي دخلت الخدمة واستيفاء كافة البيانات اللازمة من جانب الجهات الفنية لرسملة تلك المشروعات ، ومن ثم فإنه سوف يتم رسملة ما تم دخوله الخدمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٤ وعمل التسويات اللازمة بعد استيفاء الإجراءات والمستندات اللازمة ومن ثم مراعاة احتساب الأهلاك للأصل من تاريخ بدء التشغيل . - كما يرجى العلم بأن المبالغ الواردة بالأرصدة المدينة سوف يتم رسملتها خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ فور توافر واستيفاء المستندات اللازمة من الجهات الفنية.	يتابع ما يتم من تسويات خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤ علي حساب الأصول، مع سرعة إتخاذ اللازم مع الجهات الفنية للإفادة بالاصول المهيأة للتشغيل التزاماً بمعيار المحاسبة المصري رقم ١٠ الأصول الثابتة واهلاكاتها.

علي الرغم من رد الشركة علي تقريرنا في ٢٠٢٣/٩/٣٠ بأن الأرض والمبني تم تأجيره واستغلاله.		
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠) عدم استغلال الشركة لبعض أصولها في الأغراض المخصصة لها مما أضاع عوائد استثمار تلك الأصول حيث مازال حساب مشروعات تحت التنفيذ متضمن نحو ٢٦.٦ مليون جنيه قيمة بعض أراضي ومباني مقامه عليها ولم يتم إبرام عقود بشأنها، ومنها أرض المعراج بنحو ٦ مليون جنيه التي صدر قرار من محافظة القاهرة في ٢٠١٩/٣/١٦ بإلغاء قرار التخصيص وتم رفع دعوى قضائية بشأنها ورفض الدعوي بالقضاء الإداري لمجلس الدولة وفقاً لرد الشركة الوارد لنا في ٢٠٢٤/٢/٢٨، ومازال رد الشركة متكرر بأنه جارى الفحص مع الجهات المختصة وعمل التسويات اللازمة.	جاري العمل على الانتهاء من إجراءات التسجيل لقطع الأراضي الواردة بمشروعات تحت التنفيذ ، أما بالنسبة لأرض سنترال المعراج فإنه جاري دراسة الموقف من كافة الجوانب واتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء نتائج الدراسة.	يتابع خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤، مع سرعة موافاتنا بالموقف الحالي وبما اتخذته الشركة من إجراءات إدارية وقانونية في هذا الشأن.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١١) إستمرار ضعف نظام الضبط الداخلي لمنظومة المخازن بالشركة، وكذا ضعف الترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة المعنية بالمخزون، مما ترتب عليه تأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠١٨، الأمر الذي أدي الي إظهار أرصدة المخزون والحسابات المرتبطة على غير حقيقتها ومن مظاهر ذلك ما يلي : - نحو ٢٠٨ مليون جنيه قيمة عقود تم ورود مشمولها للمخازن الفرعية (قطع غيار) خلال السنوات السابقة يرجع بعضها لعام	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: قامت الشركة باتخاذ إجراءات جادة نحو ميكنة بعض العمليات بمنظومة المخازن يتم من خلالها زيادة الترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة وقد تم دراسة أسباب ذلك ووضع الحلول المُمكنة لها والتي من ضمنها تحديث أو تغيير نظم تخطيط الموارد بالشركة (ERP) الخاصة بالمخزون والمشتريات والمالية، ولكن نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة على مستوى العالم وانعكاسها على الاقتصاد المصري فجارى ايجاد حلول تقنية بديلة من شأنها	يتابع، لما سيتم من تسويات خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤. مع مراعاة باقي ما ورد بالملاحظة لتلافي ذلك مستقبلاً. وسيتم متابعة وفحص تسوية المبالغ فى ضوء رد الشركة بتوفيرالمستندات المطلوبة للعقود المشار اليها بالملاحظة.

٢٠١٨ ومازالت مدرجة بحساب الإعتمادات المستندية. - لم يتضمن رصيد المخزون نحو ٤٢٤.٣ مليون جنيه بما يعادل نحو ١٢.٤٧٨ مليون يورو في ٢٠٢٣/١٢/٣١ قيمة توريد مهمات الجزء الأول من أجهزة وحدات Msan من شركة هواوي وفقاً للعقد رقم (١/٢٠١٦/٢١١ PO١٤)، بالرغم من أن التوريد تم بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٣ بموجب أذون إضافة غير مقيمة. - تحمل الشركة نحو ٦٣٢.٣ مليون جنيه كفروق عملة وفروق أسعار بعض المواد الخام والمهمات لبعض التعاقدات وأوامر التوريد نتيجة التأخر في الإجراءات على النحو التالي: أ- نحو ٦٢٢.٦ مليون جنيه لتأخر الشركة في البت في إجراءات التعاقد وإصدار أوامر التوريد للموردين وعدم الدقة في تحديد احتياجات الشركة مما ترتب عليه تكبد الشركة لفروق نتيجة زيادة أسعار المواد الخام، والمهمات والتغير في سعر صرف العملات الأجنبية، فضلا عن الاضطرار لتوفير اصناف بديلة بتكلفة اعلى لضيق الوقت المتبقى لتنفيذ، وذلك عن العقود أرقام (٤٢١ / ٢٠٢٠ / ٦، ٢١١ / ٢٠١٦ / ١ ، ٢٤١ / ٢٠٢٢ / ٣). ب- نحو ٩.٧ مليون جنيه كفروق عملة لتأخر الشركة في سداد التزاماتها عن العقدين (٢٤١ /٢٠٢٢ / ٧ ، ٢١١ / ٢٠٢٢ / ٢). - وجود نحو ٤٩.٥ مليون جنيه ونحو ١٤٥.٦ مليون جنيه على الترتيب فروق بالنقص وبالزيادة لبعض الأصناف بين الرصيد الفعلي والرصيد الدفتري ببعض قطاعات الشركة " قطاع النظم" نتيجة التأخير فى تسوية الإيصالات المؤقتة وتوفير	تقليل مشكلات النظام الحالي قدر الإمكان. - بالنسبة لأرصدة الاعتمادات المستندية فقد بلغ رصيد الحساب في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بعد التعديلية نحو ٢٠٢ مليون جنيه مما يؤكد تناقص الرصيد نتيجة الفحص الدائم والتسوية للأرصدة حيث إنه خلال عام ٢٠٢٣ تم تسوية نحو ٩٤ مليون من أرصدة الاعتمادات المستندية ، كما أنه تم تسوية نحو ٥.٤ مليون جنيه خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٤ عن العقدين أرقام ١٢/٢٠١٦/٢١١ PO٥ و٨/٢٠١٤/٢١١ PO٧ وأيضا تسوية عقود المهمات المجانية أرقام ١/٢٠١٦/٢١١ PO٧– ٧/٢٠١٥/٢١١ PO٦ وجاري فحص وتسوية باقي المبالغ بعد توفير المستندات اللازمة لذلك. -بالنسبة لعدم تضمين المخزون بنحو ٤٢٤.٣ مليون جنيه الخاص بوحدات MSAN عن العقد رقم (١/٢٠١٦/٢١١ PO١٤) فُيرجى العلم بإن العقد توريد وتركيب بالموقع مباشرة وبالتالي فإن مهمات العقد ليست مهمات مخزنية حتى يتم إضافتها لرصيد المخزون ثم صرفها للمشروعات، بل يتم إثباتها بحسابات مشروعات تحت التنفيذ مباشرة لحين جاهزيتها للتشغيل ومن ثم الرسملة. - بالنسبة لتأخر الشركة في البت في إجراءات التعاقد وإصدار أوامر التوريد للموردين وعدم الدقة في تحديد احتياجات الشركة فيرجى العلم بالآتي: ➢ بالنسبة للعقد رقم ٦/٢٠٢٠/٤٢١ والعقد رقم ١/٢٠٢٠١٦/٢١١ فإنه يتم أولا إبرام اتفاقيات إطارية لتوفير احتياجات الشركة وفقاً لطلب الجهات الفنية وتوصيات الطرح ويتم إصدار	مع ضرورة وضع الضوابط اللازمة بشأن إحكام الرقابة على الصرف والإضافة للحد من وجود الفروق المشار إليها. أما بالنسبة لمشروع الصاغة يتعين سرعة التصرف في عدد التليفونات المشار اليها: وأجهزة السنترالات بما يعود بالنفع علي الشركة.

المستندات الخاصة بالصرف والإضافة للمخازن. - عدم تحميل قيمة المخزون بنحو ٦٤.٣٥ مليون جنيه قيمة قطع غيار تم استلامها وفحصها ودخولها المخازن الفرعية، منها قيمة بعض الاصناف الموردة من شركة رايا للنظم عن العقد (٤/٢٠٢٢/٢١١) والتي تم استلامها ودخولها مخزن الحاسب الآلي – بعين شمس- خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٣، وكذا قيمة قطع غيار الواردة لبعض عقود وأوامر التوريد مع شركتي الدولية السعودية، هواوي حيث تم الاستلام والتوريد للمخازن الفرعية و التي مازالت مدرجة بالخطأ بحساب الارصدة المدينة الأخري. - تم تخفيض قيمة المخزون بنحو ٧٩.٦٤٥ مليون جنيه يمثل تكلفة المخزون الراكد بالمخازن الرئيسية وقد تم تقييمه طبقا لأسس زمنية ونسب منوية بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون - ما زال رصيد حساب المخزون يتضمن مهمات تحت الفحص فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بنحو ١.٥ مليون جنيه تتمثل في (المهمات الخاصة بمؤتمر شرم الشيخ عقد ٥/٢٠١٦/٢١١، مهمات عقود (٣٤٢ / ٢٠١٨ / ٧ ، ٢٠٠ / ٢٠١٦ / ٥ ، PO٣) وهي أخطاء فى معالجات محاسبية سبق للشركة القيام بها ولم يتم تصويبها حتى تاريخه، فضلاً عن تضمين حساب موردين قصيري الأجل "محلي" بنحو ٠.٨ مليون جنيه بمسمي "مخزن مهمات وعدد تحت الفحص" منذ عام ٢٠٠٧، ولم يتم البت فيها حتي تاريخه. - نحو ٥.٨٩٨ مليون جنيه ضمن المخزون قيمة عدد (٦٧٧٨عدة تليفون) تم شراؤها في ٢٠٢٠/١١/٢٤ خاصة	أوامر التوريد حين الحاجة لتوريد تلك الأصناف وحيث أن العقود المذكورة لم يكن هناك احتياجات من المهمات الخاصة بها من تاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٣ وحتى تاريخ بداية طلب الاحتياجات في ٢٠٢١/٧/١١ وبناءاً عليه تم إصدار أوامر التوريد الأولى فى يوليو ٢٠٢١. ➢ بالنسبة للعقد رقم ٣/٢٠٢٢/٢٤١ فقد تم تحديد الاحتياجات بدقة حيث أن العقد المذكور خاص بالمهمات اللازمة لمؤتمر شرم الشيخ الرئاسي حيث أنه قبل هذا التعاقد قامت الشركة بعملية طرح للمهمات المطلوبة بالتوقيتات الزمنية اللازمة ولكن تم الغاء عملية الطرح نظرا لعدم قدرة الشركات المتقدمة علي توريد المهمات المطلوبة في المدة المحددة، ونظرا لأهمية المؤتمر فقد تم التواصل بين النيابة الفنية والشركة المصنعة والموردين المختلفين على ايجاد حل فنى بديل لتوفير مهمات تفي بالغرض ولكن مدد توريدها اقل ليتناسب ذلك مع موعد انعقاد المؤتمر وعليه تم التعاقد مع شركة راية بالعقد رقم ٢٠٢٢/٢٤١/ ولذلك فقد اختلفت القيمة التقديرية. ➢ أما بالنسبة للزيادة في الأسعار فيرجع ذلك إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت بوادرها مع انتشار جائحة كورونا وازدادت حدتها بعد ذلك ومازالت مستمرة حتى تاريخه ونشوب الحرب الروسية الأوكرانية وما لذلك كله من أثار عديدة ومتلاحقة على الاقتصاد العالمي والمصري وبالتالي تختلف الأسعار الخاصة بالمهمات	

بمشروع تأمين الصاغة دون وجود اتفاقيات ملزمة في هذا الشأن، ولم يتم بيعها لمحلات الصاغة لتوقف المشروع الأمر الذي ترتب عليه تحمل الشركة نحو١٤مليون جنيه قيمة عدد التليفون وما يخصها من أجهزة بالسنترالات دون الاستفادة منها.	والخدمات وأسعار الصرف من وقت لآخر بعد مدة قليلة وبفارق من الصعب توقعه ومعرفة توقيته في ظل حالة عدم الاستقرار العالمي منذ عام ٢٠٢٠ وحتى تاريخه وما ينتج عن ذلك من مطالبات للموردين بفروق أسعار للحد من زيادات الأسعار والقدرة على الاستمرار. ➢ .فيما يخص تحمل الشركة نحو ٩.٧ مليون جنيه كفروق عملة لتأخر الشركة في سداد التزاماتها فإن المبالغ ليست فروق عُملة وإنما تم سدادها وفقاً لالتزام الشركة بشروط الدفع المدرجة بأوامر الشراء علما بأن شروط الدفع المدرجة بأوامر الشراء تنص على أن السداد بالجنيه المصري المعادل لسعر الصرف في تاريخ السداد، وحيث تم سداد الفواتير في بدء الأمر وفقاً لسعر الصرف في تاريخ الاستحقاق (تاريخ الفاتورة) بالمخالفة لشروط العقد، وبالتالي فقد تم تصحيح الموقف وسداد فرق القيمة وفقاً لشروط التعاقد . ➢ بخصوص وجود فروق بالنقص والزيادة بقطاع النظم فإن الدورة المستندية لكافة عمليات الإضافة لعقود قطع الغيار والصرف للاستخدام أو كمرتجع أو منقولات وغيرها تتم لاحقا لعمليات التنفيذ الفعلى للمخازن مما يترتب عليه وبصورة حتمية وجود فروق بالزيادة او النقصان لأرصدة المخازن كجرد فعلى عن رصيد شبكة الأوراكل ويتم العمل بشكل مُستمر على التسوية أولاً بأول لتقليل تلك الفروق قدر الإمكان ➢ بالنسبة لعقد شركة رايا فقد تم عمل التسويات	

	اللازمة في تعديلية ديسمبر ٢٠٢٣ قيد أستاذ عام والتسوية على المنظومة الفرعية للمخازن في الربع الأول عام ٢٠٢٤. وفيما يخص الأرصدة المدينة فسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور استيفاء مستندات الفحص والاضافة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٤. ➢ بخصوص تخفيض قيمة المخزون بنحو ٧٩.٦٤٥ جنيه فيرجى العلم بإن التعامل مع المهمات الراكدة تتم وفقا لمعايير محددة لكيفية الاستفادة منها بعد العرض على لجان متخصصة في فحص الأصناف الراكدة بحيث يمكن الاستفادة منها أو التخلص منها بالبيع وذلك دون إحداث أضرار مادية للشركة قدر الإمكان ،أما بالنسبة لسياسة الشركة الخاصة بالانخفاض في قيمة المخزون فيرجع ذلك لان المخزون الذى يتم دراسته وتخفيضه أو زيادته هو بغرض الاستخدام في انشطة الشركة بالإضافة لتعدد أماكنه وكثرة أصنافه مما يجعل تحديد صافي القيمة البيعية لكافة الأصناف عملية يصعُب تطبيقها بشكل عملي طبقا لبنود المعيار في مثل هذه الحالة ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فإن الشركة تطبق أفضل الممارسات المتاحة وهي تطبيق العامل الزمني للأصناف لقياس تكلفة المخزون. - بالنسبة لمهمات مخزن تحت الفحص فإنه سيتم تسويتها فور توافر المستندات اللازمة لذلك. - بالنسبة للعدد التليفونية الخاصة بتأمين محلات الصاغة	

	فإنه خلال عام ٢٠١٩ أوصت اللجنة الدائمة للأمن بوزارة الداخلية بالموافقة على اعتماد منظومة الإنذار الهاتفي الساخن لتأمين محلات بيع المصوغات الذهبية أسوة بما هو مُتبع بتأمين البنوك ، ومن ثم فقد تم التنسيق بين الشركة المصرية للاتصالات والإدارة العامة لاتصالات الشرطة بوزارة الداخلية لتنفيذ شبكة الإنذار الهاتفي بالسطو لمحلات الصاغة على مستوى الجمهورية التي تربط كافة محال بيع الذهب بغرف عمليات إدارات شرطة النجدة على مستوى الجمهورية ، وبناء على ذلك فقد قامت الشركة بشراء العدد اللازمة لذلك. كما يرجى العلم بإن بيع العدد المذكورة مرتبط بطلب أصحاب محلات الذهب لتلك العدد الذي أصبح إلزامي وقت تجديد الترخيص وفقا لتعليمات وزارة الداخلية ومن ثم فإنه يتم بيع العدد تباعا مع العمل على استمرار التواصل مع أصحاب المحلات لبيع تلك العدد قبل مواعيد تجديد التراخيص، كما يرجى العلم بأنه قد قامت الشركة بمخاطبة وزارة الداخلية بالعديد من المخاطبات وذلك للتنبيه على محلات الذهب لسرعة التوجه للجهات المختصة بالشركة المصرية للاتصالات لإبرام التعاقد معها وقد أدت هذه المحاولات إلى زيادة صرف تلك العدد خلال عام ٢٠٢٣ وشهري يناير وفبراير ٢٠٢٤ بشكل ملحوظ عن الاعوام السابقة والذى من المتوقع زيادة صرف هذه العدد خلال الفترات القادمة.	
<u>ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٢)</u> لم نواف بما يفيد قيام الشركة بإعداد وإرسال المصادقات لبعض أرصدة العملاء والأرصدة المدينة والدفع المقدم	يُرجى العلم بإنه تم إرسال مصادقات لبعض العملاء والموردين والأرصدة المدينة والدائنة، ولكن نظرا لكبر عددهم وانتشارهم داخل البلاد وخارجها فقد تم إعداد	يتابع مع مراعاة ارسال المصادقات لكافة العملاء والارصدة المدينة والدائنة للتحقق من

والأرصدة الدائنة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ للتحقق من صحة تلك الأرصدة فى ذات التاريخ ، على الرغم من طلبها أكثر من مرة وأخرها بخطابنا في فبراير ٢٠٢٤.	وإرسال مصادقات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ لكلا من الاتى : -عملاء المشغلين (شركات المحمول وشركات الإنترنت). -كما تم إرسال مصادقات لبعض عملاء المؤسسات والشركات والدولي والنواقل. -أما بالنسبة للأرصدة المدينة فقد تم إرسال مصادقات مع وزارة المالية وشركات التحصيل الخارجي. -أما بالنسبة للأرصدة الدائنة فقد تم إرسال مصادقات مع شركات التحصيل الخارجي أيضا، كما تم إرسال مصادقات لبعض الموردين.	صحة الأرصدة في تاريخ اعداد القوائم المالية.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٣) بلغ رصيد العملاء بنحو ٧.٧٥٢مليار جنيه([1]) – بعد خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة – بنحو ٢.٥٦٥مليار جنيه، وقد تضمن بعض المبالغ تبين بشأنها ما يلي: - نحو ٧ مليار جنيه مستحقة علي عملاء (خارج مصر – مقاصة - دوائر داخل مصر) ولم نواف بالأسس لتى تم الإعتماد عليها فى تسعير بعض الخدمات المقدمة لعملاء على الرغم من مخاطباتنا المتكررة وأخرها خطبنا بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٧ للتحقق من صحة أرصدة العملاء والإيرادات. - نحو٦٤٦ مليون جنيه علي بعض العملاء خارج مصر متوقفة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠ ونشير إلى عدم قيام الشركة بتقييم تلك الأرصدة علي سعر الصرف في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم ١٣	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: - بالنسبة للأسس التي يتم الاعتماد عليها في تسعير الخدمات لعملاء (خارج مصر – مقاصة- دوائر داخل مصر) فقد سبق وأن تم التوضيح بإنه يتم ذلك وفقا لما نصت عليه اللائحة التجارية من اختصاصات لجنة الخدمات والأسعار ويتم موافاة سيادتكم بكافة ما يتم طلبه طبقا لمدى إمكانية ذلك ، أما في حالة كثرة المستندات أو في بعض الحالات الخاصة فإنه دائما يتم إخطار سيادتكم بإن تلك البيانات مُتاحة للاطلاع وبالفعل فإنه في فترة فحص سيادتكم لأرصدة العملاء دائما يتم إطلاع سيادتكم على كافة البيانات المطلوبة والتي سبق وأن تم الإشارة إليها بإنها مُتاحة للاطلاع ، ومن ثم فإن إدارة الشركة قامت باستيفاء	يتابع خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤ لما تتخذه الشركة من إجراءات، مع ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو استيداء حقوق الشركة طرف العملاء والغير، مع مراعاة الالتزام بما يقضى به معيار المحاسبة المصري المشار اليه في هذا الشأن.

[1] تم تخفيضه بنحو ٥٠ مليون جنيه قيمة الديون المعدومة على بعض العملاء وفقاً لقرار مجلس الإدارة في هذا الشان .

الخاص بأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية . - نحو ١٩٠ مليون جنيه قيمة المتبقى من مديونية الهيئة العامة للطرق والكبارى عن الاعمال التى قامت بها الشركة خلال عامي ٢٠١٧، ٢٠٢٢ لترحيل ونقل الكابلات المتعارضة بالطرق الجديدة. - نحو ٣٥ مليون جنيه طرف العميل الهيئة العامة للطرق والكباري والخاصة بالأعمال المنفذة لخدمة الطرق الإستراتيجية منذ عام ٢٠١٤، ولم يعترف بها العميل ضمن التسوية التي تمت معه خلال عام ٢٠٢٠.	كافة المتطلبات المُمكنة وتقديم كامل الدعم والرد على كافة الاستفسارات الكافية للتحقق من صحة أرصدة الإيرادات وأرصدة العملاء، وبالنسبة للخطاب المشار إليه والخاص ببعض متطلبات الفحص فقد تم موافاة سيادتكم بكافة البيانات المطلوبة والرد على كافة الاستفسارات خلال اعمال الفحص وبالشكل الكافى لإتمام عملية التحقق من أرصدة العملاء والإيرادات وقد تم افادة سيادتكم من قبل بأن قائمة الاسعار الخاصة بالخدمات المقدمة للعملاء متاحة للاطلاع. - بالنسبة لأرصدة العملاء بنحو ٦٤٦ مليون جنيه فقد تم عمل الدراسة اللازمة وتم تضمين تلك المديونيات بدراسة إضمحلال أرصدة العملاء بنسبة ١٠٠ % من قيمة المديونية ويتم بذل المزيد من الجهود لإستيداء مستحقات الشركة ، أما بالنسبة لتقييم أرصدة العملاء المتوقفة على أساس سعر صرف (٢٤,٦٨٥) جنيه فى ٣١ /١٢/ ٢٠٢٢ فيرجع ذلك لوجهة نظر الشركة فى عدم تضخيم قيمة العملاء وما يرتبط بها من مصروف مخصص اضمحلال العملاء فى ضوء الظروف الإقتصادية التى تمر بها البلاد من معدلات تضخم عالية وإرتفاعات متزايدة فى أسعار صرف العملات ومع الاخذ فى الاعتبار بأن تلك المديونيات جميعها متوقف عن السداد منذ سنوات فلا داعى من تضخيمها وتقييمها بمعدلات الزيادة المستمرة فى أسعار الصرف. - بالنسبة لمبلغ ١٩٠ مليون جنيه الخاص بهيئة الطرق والكباري عن مشروع الطرق الإستراتيجية فإنه سيتم تحصيل وتسوية المبلغ خلال عام ٢٠٢٤ - بالنسبة لمبلغ ٣٥ مليون جنيه الخاص بهيئة الطرق	

	والكباري فإنه جارى العمل على تسوية الأعمال المنفذة لخدمة الطرق الاستراتيجية من خلال اتفاقيات مع هيئة الطرق والكبارى بعد خصم قيمة الجعل السنوى المستحق على الشركة كما انه سيتم تصويب تلك القيمة بعد التوصل لاتفاق مع الهيئة خلال عام ٢٠٢٤.	
ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٤) وجود بعض أوجه القصور في نظم الضبط الداخلي بشأن منظومة العملاء والإيرادات، نتيجة ضعف الترابط بين القطاع المالي والتجاري بالشركة الأمر الذي ترتب عليه وقائع ذات مخاطر عالية ومن مظاهر ذلك ما يلى : أ- إتباع الشركة للأساس النقدي لعملاء المجتمعات المغلقة بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن الأمر الذي أظهر حسابات العملاء والإيرادات على غير حقيقتها. ب- بلغ إجمالي متحصلات العملاء المدرجة بالأرصدة الدائنة (تحويلات حكومية – دائنو عملاء خدمات إتاحة تكميلية للغير، عملاء دائنة) نحو ٢٨٦ مليون جنيه ولم يتم تسويتها برصيد العملاء (المدين) الخاص بهذه المبالغ والتي يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٦. ج- عدم قيام الشركة بفرض غرامات التأخير المنصوص عليها بالعقود بالرغم من تأخر بعض العملاء عن سداد المستحقات. د- استمرار إنفراد قطاع المشغلين بالتحاسب مع عملاء المحمول ودوائر بنظام الـ I R U وإنحصار دور الإدارة المالية في قيد المعاملات المالية فقط ، وذلك بالمخالفة لقواعد الرقابة الداخلية على أعمال العملاء والإيرادات. ونشير إلى أن رد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه' تم تشكيل	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي : ان كافة الخدمات المقدمة لعملاء التليفون الأرضي مميكنة من خلال الأنظمة الالكترونية المستخدمة بالشركة ، أما فيما يخص عملاء المؤسسات والشركات فإن بعض من خدماتها يتم تقديمها بطرق يدوية وذلك لسرعة تقديمها لحين ميكنتها وهو ما سيتم العمل عليه خلال الفترات القادمة ، وبالنسبة لعملاء المشغلين محلي ودولي فإنه يتم تقديم خدماتها بشكل يدوي ، ونظرا لاستحداث العديد من الخدمات المُقدمة للعملاء وما يلزم ذلك من تحديث لدورات العمل مع الحفاظ على الفصل بين المسئوليات وضرورة الميكنة لكافة العمليات قدر الإمكان وهو ما تقوم به الشركة حالياً حيث يتم دراسة كافة الحلول والبدائل الممكنة لتنفيذ ذلك حيث تم البدء في التنفيذ لبعض خدمات عملاء وحدة أعمال الدولي وفور الانتهاء من كافة الخدمات سيتم التنفيذ في باقي وحدات الأعمال في ضوء التكلفة والعائد مع مراعاة الظروف الاقتصادية وارتباطات الشركة المختلفة. أ- بالنسبة لعملاء خدمات المجتمعات المغلقة فهي محل أعمال لجنة فحص أرصدة عملاء الشركات والمؤسسات وسوف يتم عمل كافة التسويات اللازمة فور انتهاء اللجنة من أعمالها ب- بالنسبة لمبلغ ٢٨٦ مليون جنيه الخاص بمتحصلات	ضرورة الإلتزام بأساس الاستحقاق لإظهار حسابات العملاء والإيرادات على حقيقتهما، مع سرعة إنتهاء أعمال اللجنة المشكلة من الشركة في هذا الشأن، وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء توصياتها وموافاتنا بها مع إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لربط شاشات التحصيل وحسابات المشتركين مع منظومة الحسابات المالية وذلك لإحكام الرقابة الداخلية. أما بالنسبة لإنفراد قطاع المشغلين فقد جاء رد الشركة متكرر بأنه تم إعادة هيكلة قطاع المشغلين وتقسيمه إلى عدة قطاعات فهو غير موضوعي "حيث أن هذا التقسيم لم يحقق الهدف المنشود لعدم وجود دور فعال للإدارة المالية بالقطاع.

لجنة لفحص أرصدة العملاء وأنه تم إعادة هيكلة قطاع المشغلين وتقسيمه إلى عدة قطاعات غير موضوعي "حيث أن هذا التقسيم لم يحقق الهدف المنشود لعدم وجود دور فعال للإدارة المالية بالقطاع الأمر الذي يتعارض مع توصياتنا.	العملاء فيرجى العلم بإنه يتم تعلية هذه الحسابات بشكل مؤقت عند تحصيل مبالغ من جهات حكومية ثم الفحص والتوصل إلى حساب العميل المختص ومن ثم عمل التسويات اللازمة وهي عملية مستمرة وحيث أن معظم الجهات تقوم بالتحويلات في آخر أيام من الشهر وهو ما يجعل الشركة تقوم بتعلية الحساب بشكل مؤقت نظرا لمواعيد إقفال الحسابات وجاري العمل على فحص وتسوية كافة المبالغ فور توافر البيانات والمستندات اللازمة لذلك. ج- فيما يتعلق بعدم توقيع غرامة التأخير المنصوص عليها في بعض العقود فنحيط سيادتكم علما ان الخطة التجارية والتسعيرية للشركة تتمثل فى الحرص على الانتشار وزيادة نسب التعاقد مع هؤلاء المطورين العقارين من خلال التوسع فى إنشاء بنية تحتية داخل هذه المجتمعات لإتاحة تقديم خدمات الاتصالات التى تقدمها الشركة للعملاء النهائيين وهو الغرض الرئيسى من هذا الانتشار حيث ان تحقيق الأرباح المرجوة من هذا التوسع تتمثل بشكل رئيسى فى تعاقد العملاء النهائيين على خدمات الاتصالات بالإضافة الى سدادهم للاشتراكات ورسوم الأولوية. د-بالنسبة لقطاع المشغلين وفيما يخص فصل المهام بالقطاع فقد تم عمل هيكلة لقطاعات المشغلين وكان الهدف الرئيسي منها هو الفصل بين جهات البيع والفوترة والتحصيل حيث أنه تم اعادة هيكلة رئاسة قطاعات المشغلين طبقا للقرار الاداري رقم ٢٨٢٨ بتاريخ ١٩ / ٨ / ٢٠١٨ وتم فصل المهام لتلافي أي انفراد بالأعمال وضمان مستوي رقابة عالي واستمرارا لحرص الشركة على ذلك فقد تم ايضا فصل قطاع فوترة وحسابات العملاء عن قطاعات المشغلين وأصبح يتبع مباشرة السيد الأستاذ /	

	نائب الدولى والمشغلين ليختص بإصدار الفواتير وعمل القفل المالى وعمل حسابات وأرصدة العملاء وذلك منذ بداية عام ٢٠٢٢ وسيتم مستقبلاً ميكنة الأجزاء الغير مميكنة لخدمات المشغلين.	
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٥) عدم قيام الشركة بتسوية باقي المبالغ المدفوعة مقدما لإحدى شركات الإستثمار الرياضى والبالغة نحو ٢٠٦ مليون جنيه وذلك على الرغم من إبرام الشركة لملحق عقد رعاية مع الشركة المذكورة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٦، ولم تقم الشركة بتقييم كافة بنود ملحق التعاقد المشار اليه، فضلاً عن عدم حساب القيمة الحالية لقيمة إشتراكات العاملين عن الإشتراك لمدة ١٠ سنوات بالنوادي التابعة لشركة إستادات وفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن، وكذا دون تحديد الأسس التي تم بناء عليها تحديد قيمة الإشتراكات.	يرجى التفضل بالعلم بأنه تم طرح العضويات للسادة العاملين بمجموعة المصرية للاتصالات كطرح أولى وتم أصدار العضويات للسادة العاملين خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر ٢٠٢٣ كما تم عمل طرح ثانى خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٣ لباقى العضويات للعاملين وبالانتهاء من تجميع العضويات الممنوحة للعاملين سيتم عمل المعالجات المحاسبية اللازمة لتسوية تلك المديونيات الخاصة بالعاملين. أما فيما يخص باقى بنود ملحق العقد فإنه الآن جارى تقييم باقى الخدمات لاجراء المعالجات المحاسبية الازمة لها.	يتابع ما تم من إجراءات وتسويات في هذا الشأن خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤، وكذا ما يتم من تقييم لباقي بنود التعاقد كما جاء برد الشركة، مع الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية بشأن حساب القيمة الحالية لقيمة الاشتراكات.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٦) ما زال حساب التأمينات لدى جهات أخرى يتضمن نحو ٦ مليون جنيه تمثل قيمة مهمات مخزنية تم تسعيرها بالزيادة من قبل هيئة المجتمعات العمرانية عن الإتفاق المبرم بينهما وذلك بخلاف قيام الهيئة بخصم نحو ١٩ مليون جنيه من مستحقات الشركة تحت مسمى غرامات تأخير وعوائد إستثمارية يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣ وافادت الشركة بردها انه تم تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية عليها دون ايضاح ما اتخذته الشركة من اجراءات لاستيداء حقوقها.	يُرجى العلم بإنه تم إعداد خطاب للسيد الدكتور / وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات للنظر فى إعتماد إعفاء الإيراد يرجى العلم بإنه يتم التواصل بشكل دوري مع هيئة المجتمعات العمرانية لتحصيل تلك المستحقات وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تضمين أرصدة التأمينات الخاصة بهيئة المجتمعات العمرانية ضمن دراسة الاضمحلال الخاص بالأرصدة المدينة وتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عليها تطبيقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧.	يتابع لما قامت به الشركة في هذا الشأن من الإجراءات اللازمة نحو إستيداء حقوقها طرف الغير، وموافاتنا بما تسفر عنه تلك الإجراءات.

الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٧) مازال حساب مدينين الضريبة على القيمة المضافة عملاء ظاهراً بنحو ٨١.٤ مليون جنيه (رصيد متوقف ومرحل منذ سنوات سابقة) يرجع ذلك الى خطأ في المعالجة المحاسبية لتلك المعاملات منذ سنوات بفصل الضريبة المستحقة عن حساب العميل وعدم تسويتها عند إجراء قيد السداد .	يُرجى العلم بإن المبلغ المذكور سيتم فحصه وإجراء التسويات اللازمة ضمن أعمال لجنة فحص أرصدة العملاء.	يتابع خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤.
ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٨) تضمنت الأرصدة المدينة نحو ٤١ مليون جنيه تمثل باقي قيمة دفعات التمويل البالغة نحو ٩١.٣ مليون جنيه المسددة لشركة الدلتا للأنظمة بموجب اتفاقية التحالف المبرمة بتاريخ ٢٠٢١/٦ فى مجال تقديم خدمات التوقيع الإلكتروني ، وتحملت الشركة نحو ١١.٣٤ مليون جنيه كمصروف إهلاك عن الأصول التي تم إضافتها بنحو ٥٠.٥ مليون جنيه، ونشير في هذا الصدد الى قيام الشركة بتحصيل نحو ١٥ مليون جنيه بمنافذها تم سداها لشركة الدلتا ، مما ترتب عليه تحمل الشركة المصرية لمصروف الأهلاك دون تسوية إيرادات التحالف .	جاري الفحص وعمل اللازم في ضوء نتائج الفحص	يتابع مع سرعة موافاتنا بنتائج الفحص في هذا الشأن.
ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٩) تضمن حساب إيرادات استثمارات مالية مستحقة نحو ٨.٧٤٥ مليون جنيه تحت مسمى حصة الشركة المصرية لمقررة من توزيعات أرباح شركة عرب سات (إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) وذلك منذ صدور موافقة الجمعية العامة للشركة على التوزيع في عامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ كما لم نواف بالقوائم المالية للشركة وقرارات الجمعية عن عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ ، ٢٠٢٣ علي الرغم من طلبها عدة	جاري التواصل مع مؤسسة عرب سات للحصول على توزيعات الأرباح المستحقة وموافاة سيادتكم بقرارات الجمعيات والقوائم المالية الواردة بملاحظة سيادتكم.	يتابع خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤ لموافاتنا بالقوائم المالية وقرارات الجمعيات لتوزيع الأرباح من عدمه، وكذا متابعة ما يتم من إجراءات لحصول الشركة على عائد من استثماراتها.

مرات أخرها بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٤.		
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٠) لم يتم حتى تاريخه تسوية الخلاف بين الشركة المصرية للإتصالات وشركات الكهرباء بنحو ٣٠٦ مليون جنيه والذي يمثل قيمة فروق التحاسب عن الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠، على الرغم من صدور كتاب جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك فى ٢٠١٩/٤/٩ بأحقية الشركة المصرية للإتصالات في استرداد تلك الفروق وحقها في إقامة دعوى لاسترداد تلك الفروق خلال ثلاث سنوات فضلا عن ذلك لم يتم تسوية الفروق بين الشركة والشركة القابضة لمياه الشرب بشأن معاملة الشركة المصرية للإتصالات بفئة محاسبة تجارية وليس سياحية وفقا لتوصية الأمانة الفنية باللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠٢٠.	يُرجى العلم بإنه قد تم إقامة دعاوى قضائية على بعض شركات الكهرباء وقد صدرت أحكام ابتدائية لصالح الشركة المصرية للاتصالات ضد شركة كهرباء شمال القاهرة وشركة كهرباء مصر الوسطى (الفيوم) وجاري متابعة الإجراءات القانونية لتلك الأحكام ، كما يُرجى العلم بإن باقي القضايا المرفوعة ضد شركات الكهرباء مازالت متداولة ، أما بالنسبة لباقي الشركات التي لم يتم رفع قضايا ضدها فإنه مازالت إجراءات التفاوض مستمرة للحصول على مستحقات الشركة ، أما بالنسبة لشركة المياه فإن إجراءات التفاوض معها مازالت مستمرة وسوف يتم موافاة سيادتكم بأي مستجدات فور حدوثها.	يتابع مع سرعة موافاتنا بمستجدات الموقف القانوني لبعض القضايا المرفوعة ضد شركات الكهرباء في هذا الشأن، وكذا ما تم اتخاذه من إجراءات مع البعض الاخر حفاظاً على حقوق الشركة.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢١) استمرار تضمين كل من الحسابات المدينة ، والدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٩٧٠.٨٠٥ مليون جنيه ،نحو ١.٨٣٧ مليار جنيه علي الترتيب يرجع تاريخ بعضها إلى عام ١٩٨٤ دون تسوية، وقامت الشركة بتشكيل لجنة منذ سنوات لدراسة ذلك ولم يحدد لها تاريخ لإنهاء أعمالها . هذا ونشير إلي تضمين الحسابات المدينة نحو ٢٣ مليون جنيه علي الحسابات المختصة تم خصمها من البنوك والمدرجة ضمن حساب/ مديونيات مؤقتة طرف البنوك يرجع تاريخ بعضها إلى عام ٢٠١١ لعدم استيفاء المستندات	- يُرجى العلم بإنه قد صدرت تعليمات بتشكيل لجنة لفحص كافة الأرصدة المدينة والدائنة على مستوى الشركة وقد تم تسوية العديد من المبالغ خلال الأعوام من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣ وجاري العمل على استكمال أعمال اللجنة وتسوية المبالغ الواجب تسويتها بالأرصدة المدينة وذلك بعد استيفاء المستندات واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تكوين إضمحلال لبعض الأرصدة المدينة ضمن دراسة الإضمحلال في الأرصدة المدينة	يتابع مع سرعة إنهاء أعمال اللجنة المشكلة لفحص ودراسة المبالغ المستحقة منذ سنوات، وإجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء توصياتها مع ضرورة العمل على وضع الضوابط اللازمة لمنع تراكم الأرصدة المدينة والدائنة.

المؤيدة.	الأخرى. - بالنسبة لحساب للمديونيات المؤقتة طرف البنوك فيرجى العلم بإن رصيد الحساب تناقص مستمر وهو ما يؤكد حرص الشركة على تسوية المبالغ أولاً بأول متى توافرت المستندات ، كما أن هذا الحساب يتم فيه تعلية ما يتم خصمه من البنوك بشكل مؤقت لحين استكمال الدورة المستندية الخاصة بالمبالغ المخصومة والتي تستغرق بعض الوقت أحيانا بالنظر إلى مواعيد إقفال الحسابات وبعد ذلك يتم إقفال وتسوية تلك المبالغ للحسابات الخاصة بها ، ويتم متابعة وتسوية تلك المبالغ أولا بأول . أما بالنسبة للمبالغ المُدرجة بالبيان منذ عام ٢٠١١ فهي عبارة عبارة عن حجوزات إدارية قام البنك بخصمها وتجنيبها لحين البت في أسباب الحجز والتوصل لقرار نهائي بشأنه سواء لصالح الشركة وفي هذه الحالة فسيتم إعادة إضافة المبلغ أو في غير صالحها وفي هذه الحالة سيتم إجراء التسويات اللازمة.	
<u>ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٢)</u> تضمنت الأرصدة الدائنة (دائنو خدمات إتاحة تكميلية – حياة كريمة) نحو ٣.٥٣٩ مليار جنيه قيمة التمويل المودع ببنك الإستثمار القومي لصالح المشروع منذ تاريخ توقيع البروتوكول فى سبتمبر ٢٠٢١ المبرم بين الشركة وكل من وزارتي (التخطيط والتنمية الإقتصادية، الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات) بقيمة قدرها نحو ٥.٨ مليار جنيه علي مدي زمني ١٨ شهر تبدأ من تاريخ البروتوكول وتنتهى فى مارس ٢٠٢٣، وتم إضافة نحو ٢.٧٦ مليار جنيه علي حساب الأصول الثابتة دون سند تحملت عنه الشركة مصروف اهلاك بنحو ٦٨ مليون	جاري اعداد التسويات المالية اللازمة فور ورود محاضر الاستلام والقبول خلال عام ٢٠٢٤ .	يتابع ما يتم من تسويات خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤.

جنيه عن الأعوام من ٢٠٢١ حتي ٢٠٢٣ دون تسوية الرصيد الدائن بما يقابل قيمة مصروف الإهلاك لتحميل كل سنة بما يخصها التزاماً بما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.		
<u>ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٣)</u> لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو ٣٨.٢ مليون جنيه بيانها كما يلى :- - نحو ٢٦.١٠٣ مليون جنيه قيمة خدمات الصيانة الوقائية لوحدات ACCESS MSAN عن العقد رقم ٢١١ / ٢٠٢٠ / ٣، وخدمات Management Servries عن العقدين (٢١١ / ٢٠٢٠ / ٤٩ ، ٢١١ / ٢٠٢٣ / ٥) وزيادة سعة أنظمة IBM عن العقد رقم ٢١١ / ٢٠٢٠ / ٨ - نحو ٨.٦ مليون جنيه قيمة الفرق في حساب قسط الإهلاك لسنترالي الحي الحكومي(NN١، NN٢) بالعاصمة الإدارية البالغ تكلفة كل منهما نحو ٧٧.٩ مليون جنيه حيث تم حساب الاهلاك عن الربع الرابع لعام ٢٠٢٣ فقط وصحته من تاريخ تهيئة الأصل للتشغيل منذ نوفمبر ٢٠٢١، ابريل ٢٠٢٣ علي الترتيب، التزاماً بأحكام الفقرة (٥٥) من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ الأصول الثابتة واهلاكاتها. - نحو ٣.٥ مليون جنيه قيمة تنفيذ جناح الشركة بمعرض صناعة الهواتف المحمولة ببرشلونة والذي لم يتم إنعقاده بسبب جائحة كورونا والمدرج بحساب الإعتمادات.	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: -بالنسبة لمبلغ ٢٦.١ مليون جنيه فقد تم عمل التسويات اللازمة بشأنه. بالنسبة لمبلغ ٨.٦ مليون جنيه فإنه سيتم عمل التسويات اللازمة بشأنه خلال الربع الأول عام ٢٠٢٤. -بالنسبة لمبلغ ٣.٥ مليون جنيه فإنه جاري بحث مدى إمكانية الاستفادة من المبلغ المدفوع في مناسبات مستقبلية من عدمه وعمل التسويات اللازمة في عام ٢٠٢٤.	يتابع لما يتم من تسويات خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤.
<u>ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٤)</u> لم تتضمن الإيرادات نحو ٣٠٨ مليون جنيه المعادل لنحو ١٠		

مليون دولار قيمة تخفيض الرسوم المستحقة لإحدى الجهات عن عام ٢٠٢٢ وفقاً لقرار تلك الجهة فى ٢٠٢٣/٣/١٩ حيث تم تخفيض المصروفات بتلك المبالغ بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية واجبة التطبيق.	جاري الفحص وعمل اللازم فى ضوء أعمال الفحص.	يتابع مع سرعة إنهاء أعمال الفحص وموافاتنا بنتائج ما يسفر عنه الفحص من تسويات خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٥) تم تعلية الإيرادات بنحو ١.٥ مليون جنيه بالزيادة تمثل الفرق بين ما تم اثباته بالإيرادات عن مسحوبات جهاز الخدمة الوطنية من الكوابل النحاسية، وكوابل الرصاص خلال العام المالي ٢٠٢٣ البالغة نحو ٩٦.٥ مليون جنيه ، وبين المثبت ببيانات إدارة المخازن البالغة نحو ٩٥ مليون جنيه، ونشير في هذا الصدد أن المديونية المستحقة علي الجهاز عن الربع الثالث والرابع لعام ٢٠٢٣ نحو ٥٠ مليون جنيه (شامل ضريبة القيمة المضافة) ، مما يشير الي ضرورة العمل علي تحصيل مستحقات الشركة.	يُرجى التفضل بالإحاطة بإن إجمالي إيرادات سحب الكوابل النحاسية خلال عام ٢٠٢٣ مبلغ ٩٧.٧ مليون جنيه عبارة عن ٩٥ مليون جنيه إيرادات سحب كوابل عن عام ٢٠٢٣ ومبلغ ٢.٧ مليون جنيه باقي إيرادات خاصة بعام ٢٠٢٢، كما أنه قد تم تخفيض إجمالي الإيرادات المُحققة خلال عام ٢٠٢٣ بمبلغ ٩٨٦ ألف جنيه عبارة عن مقابل الخسائر الرأسمالية عن بيع الكوابل التي مازال لها عمر باقي ليُصبح صافي الإيرادات المُحققة خلال عام ٢٠٢٣ مبلغ ٩٦.٧ مليون جنيه. كما يرجى العلم بأنه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ قد تم تحصيل نحو ٢٤ مليون جنيه الخاصة بمديونية الربع الثالث عام ٢٠٢٣.	يتابع خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤ لما تم تحصيله مع ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٦) لم تتأثر نتائج أعمال الشركة بما يخصها من تكاليف وإيرادات بقيمة ما تم تنفيذه من عمليات توريد وتركيب مهمات خاصة ببعض المشروعات المبرم بشأنها تعاقد مع الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني، حيث تم إثبات التكلفة وما تم سداده من العميل ضمن حسابي الأرصدة المدينة والدائنة بنحو (٣٥٧ مليون جنيه، ٢١٣.٩ مليون جنيه) علي الترتيب علماً	يُرجى العلم بإنه جاري فحص الموقف التنفيذي للمشروع مع الجهات الفنية وذلك للوقوف على التنفيذ الفعلى للمشروع لإثبات إيرادات المشروع وذلك فى ضوء التزامات الشركة المصرية للاتصالات طبقاً لبنود هذا النوع من التعاقد فأنه يتم الإعتراف بصافى الإيرادات الخاصه بتلك العقود وذلك فور الإنتهاء من تنفيذ كافة إلتزامات	يتابع خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤، ونوصي بحصر ما تم تنفيذه للمشروع مع الجهات الفنية وموافاتنا بنتائج الحصر وضرورة إجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)، ومراعاة تخفيض قيمة خطابات

بأن هناك بعض الأعمال انتهت بالفعل، كما لم يتم تخفيض قيمة خطابات ضمان الدفعات المقدمة التي أصدرتها الشركة لصالح العميل بما تم تنفيذه من أعمال .	الشركة المصرية للإتصالات وسيتم الاعتراف بتلك الايرادات طبقا للتعاقد فور الانتهاء من تنفيذ جميع التزامات الشركة التعاقدية وسيتم حصر الحالات المماثلة واجراء اللازم.	ضمان الدفعات المقدمة بما تم تنفيذه.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٧) لم نتحقق من صحة بعض الإيرادات من كوابل الإتصال البالغة نحو ١.٠٤٨ مليار جنيه لعدم موافاتنا ببعض المستندات المؤيدة للتحقق من التحاسب على خدمات مربوطة داخل السنترالات بقطاعات التراسل على مستوى الجمهورية. وقد سبق إبلاغ الشركة ببعض الملاحظات في هذا الشأن بموجب تقاريرنا السابقة وأخرها عن فحص القوائم المالية في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٣ ، وتم إتخاذ قرار بتشكيل لجنة لفحص أرصدة قطاع عملاء الشركات والمؤسسات وقد تم موافاتنا بخطاب من الشركة رقم (١٣٢) المؤرخ فى ٨ / ٨ / ٢٠٢٣ بشان نتائج أعمال اللجنة المشار إليها والذى إنتهى الى أنه تم فحص وتسوية نحو ٤٨٧ مليون جنيه من الفروق بين أرصدة العملاء الدفترية والأرصدة من واقع الحاسب الألى كما تم فحص وتسوية نحو ٣٠ مليون جنيه من المتحصلات المثبتة بالأرصدة الدائنة دون موافاتنا بأى مستندات.	يرجى العلم بأنه فور انتهاء اللجنة سيتم موافاة سيادتكم بنتائج أعمالها فور اعتمادها من السيد المهندس/العضو المنتدب والرئيس التنفيذي.	يتابع مع سرعة موافاتنا بنتائج الفحص.
مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نورد ما يلى :-		
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١) تم جرد جانب من الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد قمنا بالإشراف على جانب من أعمال الجرد في حدود الإمكانيات المتاحة ، وقد أسفر إشرافنا عن وجود بعض	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:	

الملاحظات المتكررة تم إبلاغها للشركة بموجب كتبنا أخرها رقم (٩٤) بتاريخ ٦ / ٢ / ٢٠٢٤ ، والتي أثرت على أعمال الجرد ولم نواف بالرد حتى تاريخه ، ومنها ما يلي :- أ- عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الأصول الثابتة وسجلات الأصول في٣١/١٢ / ٢٠٢٣. ب- عدم قيام الشركة بإعداد كشوف نتائج الجرد الفعلي للمخازن المقيمة في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣ لمطابقتها بالأرصدة الدفترية بحسابات مراقبة المخزون حتي تاريخ إعداد التقرير لتحديد الفروق الجردية (عجز/ زيادة) وإجراء المعالجات المحاسبية اللازمة لها وتأثير ذلك على حساب المخزون. ج- استمرار وجود العديد من الأصول المستغنى عنها والتي تشكل أعباء تخزينية على الشركة فضلا عن عدم انتخلص منها بالبيع أو التأجير لتحقيق منافع اقتصادية للشركة. د- وجود بعض السعات للكوابل الدولية غير مستغلة تمثل طاقات عاطلة منذ سنوات بعضها تم استهلاكها بالكامل دون أن تستغل بلغ صافي تكلفتها نحو ١١١ مليون جنيه ، وكذا بعض أصول مباني وسنترالات الشركة (المعصرة، الأوبرا، مركز تحصيل بحلوان، ٠٠ألخ) علي الرغم من إنشاء إدارة عامة لإدارة الأصول الغير تشغيلية لدراسة مدي الاستفادة بالأراضي والمباني غير المستغلة بالشركة وهو الأمر الذي لم يتم .	- تم إعداد الرد على بعض تقارير الجرد وإرسالها لسيادتكم وجاري إعداد الرد على باقي التقارير وموافاة سيادتكم بها. - قامت الشركة بمطابقة نتائج أعمال الجرد " شهادات البارز والعجز " مع دفاتر وسجلات الأصول الممسوكة بالإدارة العامة للأصول الثابتة حتى ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٣ وهو آخر بيان للإضافات والإستبعادات الذي تم إبلاغه لإدارات الأصول الثابتة بالمناطق والقطاعات ، حيث تسوية الفروق الناتجة (العجز) للأصول التي تم تخريدها والتي وردت ضمن محاضر جرد الأصول بالدفاتر والسجلات المالية والتي ظهرت في ميزان تعديلية شهر ديسمبر ٢٠٢٣. - تم عمل التسويات الجردية الخاصة بالمخزون في تعديلية ديسمبر ٢٠٢٣. - بالنسبة للأصول المُستغني عنها فإنه جاري حصرها وبحث الطرق المُثلى للاستفادة منها سواء باستغلالها أو بيعها. - بالنسبة لسعات الكوابل الدولية فإنه بشكل دوري يتم دراسة أفضل الطرق لإستغلالها بما يحقق أفضل منافع للشركة في ضوء سوق المنافسة الدولي مع العلم بإن بعض السعات يتم إستخدامها كنسخ إحتياطية لبعض السعات الأخرى المباعة ، أما بالنسبة لبعض مباني وسنترالات الشركة الغير مُستغلة فإنه يتم دراسة الإستغلال الأمثل لها وعمل اللازم في ضوء ذلك.	يتعين إجراء المطابقات لجرد الأصول مع المثبت بالدفاتر والسجلات في ٢٠٢٣/١٢/٣١، مع سرعة التصرف واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الأصول المستغني عنها، وكذا ضرورة موافاتنا بكشوف نتائج الجرد الفعلي للمخازن مقيمة في ٢٠٢٣/١٢/٣١للتحقق من الرصيد الظاهر بالقوائم المالية واجراء المطابقات اللازمة لإظهار العجز والبارز في هذا الشأن، ويتابع ذلك خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢) عدم إحكام الرقابة على الأصناف المدرجة ضمن لعقود بدون مقابل حيث لم نواف بما يفيد استلامها لعدم تحرير محاضر	يُرجى العلم بأن الشركة قد قامت بإصدار تعليمات بشأن تنظيم إجراءات العمل المالية والمخزنية خلال عام ٢٠٢٣	يكتفى ويتابع خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤، مع مراعاة الالتزام بتعليمات الشركة

فحص واستلام بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٩٠ مليون جنيه المعادل لنحو ٣ مليون دولار عن العقود أرقام ٢١١ / ٢٠١٦ / ١ PO١٤، ٢١٢ / ٢٠٢٢ / ٣ ، ٢٤١ / ٢٠٢٢ /٣ خلال عام ٢٠٢٣ .	والتي من ضمنها إجراءات معالجة الأصناف المجانية والتي تم الإلتزام بتنفيذها وبفحص العقود الواردة بالماحظة تبين الآتي: - بالنسبة للعقد رقم ٢١١ / ٢٠١٦ / ١ PO١٤ العقد توريد وتركيب بالمواقع (تسليم مفتاح) وسيتم حصر وتسوية المهمات المجانية مع التسليم الابتدائي للمشروع. - بالنسبة للعقد رقم ٢١٢ / ٢٠٢٢ / ٣ فقد تم إستلام المهمات المجانية بالمواقع مباشرة ومعالجتها ضمن الأصول وليس مهمات مخزنية حيث أن المهمات جاهزة للتشغيل الفوري دون أي تهيئة. - بالنسبة للعقد ٢٤١ /٣/٢٠٢٢ فقد تم التوريد والتركيب لكافة مهمات العقد الأساسية والمجانية مباشرة بمؤتمر شرم الشيخ وذلك للحاجة الماسة والعاجلة ولتنفيذ التكليفات الرئاسية في هذا الشأن.	الصادرة في هذا الشأن لإحكام الرقابة عليها.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم(٣) لم يتم تأثر المخزون بقيمة العجز والبارز بمخزن الملابس - بعين شمس- وتم تشكيل لجنة تسليم وتسلم لجرد المخزن في ١٣ / ١٢ / ٢٠٢٣ والتي اسفرت عن وجود بعض المخالفات والفروق الجردية، فضلاً عن تحميل حساب الأرصدة المدينة المتنوعة بنحو ٧.٢ مليون جنيه قيمة (مرتجعات سلك معيب من شركة اسكاي للتوريدات، فروق عجز بمخزن IP core، فروق عجز بمخزن الكوابل ومستلزماتها)، دون الألتزام بما تقضي به أحكام المادتين (٢٢، ٣٥) من لائحة التخزين في هذا الشأن.	التفضل بالإحاطة بالآتي: - بالنسبة للعجز والبارز بمخزن الملابس بعين شمس ومرتجعات السلك المعيب من شركة سكاي للتوريدات فإنه تم إحالة الواقعتين لقطاع الشئون القانونية للفحص والتحقيق وإصدار التوصيات اللازمة وسوف نوافي سيادتكم بالنتائج فور الانتهاء منها واعتمادها. - بالنسبة لفروق عجز بمهمات مخزن IP CORE فسوف يتم تسويتها خلال عام ٢٠٢٤.	يتبع ما يتم من تسويات خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤، وكذا موافاتنا بما تسفر عنه نتائج تحقيقات الشئون القانونية بالشركة حيال الواقعتين المشار اليهما.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤) مخالفة الشركة لأحكام المادتين (٣٤ ، ٤٨) من القواعد التفصيلية للائحة الشراء والبيع بشأن عدم العرض على لجنة المشتريات المركزية لإقرار ما تراه مناسبا لبيع مخزون راكد بنحو ٥.٧٥ مليون جنيه للوط رقم ٣٨٧ / ٢٠٢٢ بطريقة استحضار عروض حيث لم يتم الوصول لسعر التثمين المحدد من لجنة التثمين البالغ ١٢٦.٨ مليون جنيه بعد مراعاتها "ظروف اللوط وسعر السوق المحلي ونوعيته وحالة المهمات وسعر أخر مبيع لمهمات متشابهة"، وكذا بالمخالفة لتوصية السيد الخبير المثمن بتقريره المؤرخ ٢٠ / ٢ / ٢٠٢٣ حيث أوصي بتقييم المخزون بنحو ٥ مليون جنيه وبأن "الأسلوب الأمثل للبيع عن طريق المزايدة العلنية"، في حين تم البيع باستحضار عروض بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢١ / ٢ / ٢٠٢٣ مما ترتب عليه وجود تفاوت كبير في تقييم قيمة المهمات من قبل لجنة التثمين بالشركة بتاريخ ٣ / ١ / ٢٠٢٣ .	يرجى العلم بالآتي: - تم تقييم اللوط عن طريق الخبير المثمن بناءً على طلب الجهات الفنية المختصة وذلك نظراً لصعوبة التثمين فى ظل الظروف الحالية والتغير السريع فى أسعار الخردة وتقادم المهمات تكنولوجياً بالإضافة إلى أن القيم المتوفرة حالياً هى قيم التعاقدات وبالتالى لا تمثل القيم الحقيقية - تقرير الخبير لأسلوب البيع غير ملزم للشركة المصرية للإتصالات والبيع تم عن طريق إستحضار عروض للأسباب التالية : ١- اللوط يحتاج موافقة بيئية الشركات المتخصصة الحاصلة على موافقات بيئية من (جهاز تنظيم إدارة المخلفات بوزارة البيئة) لشراء هذه النوعية من المهمات والتي يتم مفاوضتها كل على حده للوصول لأفضل سعر بيع نهائي وفى حالة استدعاء كافة الشركات المعتمدة من جهاز تنظيم إدارة المخلفات بوزارة البيئة للدخول في المزاد العلنى فسيتطلب ذلك وقت طويلا ، كما أن اللوط يشغل مساحة تخزينية كبيرة . ٢- البيع بأسلوب إستحضار العروض يحقق للشركة المصرية للإتصالات سعر أفضل حيث يتم توفير(١٠.٥%) بيانها كالتالى (٥% رسوم أميرية ، ٥% عمولة خبير ٠.٥% ضريبة قيمة مضافة على عمولة الخبير) - تم تحديد جلسة البيع فى ٢١ / ٢ / ٢٠٢٣ اليوم التالى لتثمين الخبير للوط حتى لا تحدث تغييرات تؤثر على السعر لكى يكون التقييم مقارب لسعر السوق.	يكتفى مع مراعاة ذلك مستقبلا.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم(٥)		
وجود قصور فى بعض البيانات الفنية وسجلات الأصول الثابتة والسجلات المالية ومن مظاهر ذلك ما يلي: - عدم تضمين سجلات الأصول أى تحليلات للسعات والفرعات ومحطات الإنزال الخاصة بكابل مينا البحرى البالغ قيمته نحو١.١١٥ مليار جنيه منذ عام ٢٠١٨ حيث يتم الاكتفاء ببيان فني للكوابل الدولية دون إظهار أثر ذلك علي سجلات الأصول. - عدم استيفاء سجل الأصول الثابتة بكافة البيانات التفصيلية وذلك نتيجة لقيد معظم الأصول المضافة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ بصورة إجمالية مما ترتب عليه عدم إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والأصول الموجودة فعليا. - التأخر في رسملة بعض الأصول منها (أجهزة تراسل، CORE) والتي يرجع تاريخ دخول الخدمة لبعضها لعام ٢٠١٦ وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٦١ مليون جنيه وتحملت عنها الشركة نحو ٧٨.٧ مليون جنيه مصروف أهلاك عن العام المالي ٢٠٢٣.	يرجى التفضل بالعلم بالآتي : - بالنسبة لكابل مينا فيرجى العلم بأنه مدرج بالسجلات كافة البيانات التفصيلية " السعات " للكابل حيث يتم استبعاد الدوائر والسعات طبقاً للبيان الوارد من الجهة الفنية المدرج به " سعة الدائرة ، تكلفة الدائرة ، سعر الخدمة ، الشركة ، نوع الكابل " كما يرجى العلم بأنه يتم إرسال بيان بالسعات الكلية للكوابل الدولية إلى السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات للاطلاع عليها كل ربع مالي. - أما بالنسبة للأصول التي تم تسجيلها بصورة إجمالية فإنه توجد صعوبة فى إستيفاء قيمة بعض الأصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٤ التى تم قيدها بشكل إجمالى والتى تم إهلاكها بالكامل بالسجلات وإستبعاد جزء كبير منها وذلك فى تخريد السنترالات وإحلال وسحب الكوابل. أما فيما يتعلق بمطابقة جرد الأصول يرجى العلم بأنه يتم مطابقة نتائج أعمال الجرد السنوى مع ماهو مدرج بسجلات الأصول وذلك للأصول المضافة خلال العام أما بخصوص الأصول المخرده يتم إستبعادها من سجلات الأصول والتى تظهر ضمن القوائم المالية بشكل دورى كل ربع مالى. -بالنسبة للتأخر في رسملة بعض الأصول والمتعقلة بعقود الدعم الفني فإنه يتم رسملة عقود الدعم الفني بعد إنتهاء فترة الضمان المجاني وإفادة الجهات الفنية ببداية فترة الدعم الفني ، أما بالنسبة لباقي البنود فقد يحدث لظروف خارجة عن إرادة الشركة التأخر في إنتهاء بعض المشروعات	نوصي بالعمل على تلافي أوجه القصور لسجلات الأصول الثابتة لإحكام الرقابة، وبالنسبة للأصول المقيدة إجماليا نوصي بدراسة الأمر والعمل علي إتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه الدراسة. أما بالنسبة لتأخر الشركة في رسملة بعض الأصول نري مراعاة ذلك مستقبلاً.

	وتطبيقا لمعايير المحاسبة فإنه يتم الرسملة من تاريخ التهيئة للتشغيل وليس من تاريخ إنتهاء المشروع.	
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦) عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء وأرصدة التأمينات الخاصة بها، فضلاً عن عدم إصدار القواعد التنفيذية حتي تاريخه للائحة التجارية المعتمدة منذ ١٠ / ٩ / ٢٠٢٠.	يرجى التفضل بالإحاطة بأنه جاري الإنتهاء من نقل عملاء التليفون المنزلي وبعض خدمات المؤسسات والشركات على نظام BSS خلال عام ٢٠٢٤ والتدرج لجعل معظم الخدمات مُسبقة الدفع لعدم السماح بتراكم المديونيات على العملاء وبالتالي ستكون أرصدة العملاء في أضيق الحدود ، أما بالنسبة لتأمينات العملاء فإنه يوجد تحليل لها على الشاشات على مستوى كل عميل وهي مطابقة لأرصدة الإدارات المالية ، كما أنه يتم المطابقة بشكل دوري لأرصدة التأمينات بين العلاقات التجارية والإدارات المالية.	يتابع ما يتم من إجراءات لنقل حسابات عملاء التليفون المنزلي خلال عام ٢٠٢٤. ويتابع ما ورد بالرد بشأن السجلات التحليلية لأرصدة تأمينات العملاء لدي فحص عام ٢٠٢٤.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧) إستمرار الشركة في الاستثمار في شركات[٢] بنحو ٣٩.٦٥ مليون جنيه مكون عنها إضمحلال بنحو ٣٤.٢ مليون جنيه لم تحصل الشركة عنها أية عوائد نقدية علما بأن قيمة الاستثمارات المشار إليها تمثل نسبة ٣٥% من الإستثمارات المتاحة للبيع ونشير فى هذا الصدد إلى أن تضمين حساب الإستثمار نحو ١٠ مليون جنيه في الشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني (شركة شقيقة) وقد تضمن بالخطأ نحو٢.٥ مليون جنيه (يمثل قيمة استكمال نصيب الشركة المصرية في رأس المال للشركة المذكورة مسددة منذ ٢٠١٤/٦) و لم يتم إنهاء و التأشير بالسجل التجاري لتلك الحصة لعدم استكمال	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي : أن محفظة الإستثمار بالشركة ككل تحقق عوائد جيدة حيث أن قيمة محفظة الإستثمارات بحوالى ٦.٧٧ مليار جنيه وأن نسبة الإستثمارات الناجحة بها والتى تدر عوائد على مستوى مجموعة المصرية للإتصالات تقدر بنسبة أكثر من ٩٨% إلا أن وجود بعض الإستثمارات الصغيرة والتى تمثل نسبة حوالى ٢% من إجمالى الإستثمارات والتى لا تحقق اى عوائد، وطبقاً لإستراتيجية الشركة فيما يخص التعامل مع الشركات المستثمر فيها وقرارات مجلس إدارة	يتابع خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤ لما يتم تحصيله من عائد استثمارات الشركة في تلك الشركات كما جا برد الشركة، ونوصي بموافاتنا بما تم اتخاذه من إجراءات لتنفيذ توصيات لجنة الاستثمار بشأن التخارج من الشركات التي لم تجني عائد، وكذا قرارات اللجنة بالنسبة لكل من الشركات الأتية (الوطنية للمحمول التى لم تبدأ النشاط حتى تاريخه وشركتى كويك تيل والنيل (تحت

[٢] - العربية لتصنيع الحاسبات ، الثريا ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الوطنية لتليفون المحمول.

باقي الشركاء لحصصهم مما يحول دون التأشير في السجل التجاري.	الشركة فى هذا الشأن فإنه سيتم التخارج من الاستثمارات التي لا تدر عوائد تباعاً طبقاً لتوصيات لجنة الاستثمار بالشركة علماً بأن تلك الشركات تم تكوين إضمحلال لها بنسبة ١٠٠ %. - بالنسبة للشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني فيرجى العلم انه تم اعادة مطالبة شركة بي تي تراست بضرورة سرعة سداد المستحق عليها لاستكمال حصتها في رأس المال (بقرار من الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٧ /٢٠٢٣/٩) ومن الجدير بالذكر ان الشركة قد بدأت بتحقيق ارباح بلغت ٣٧ مليون جنيه عن عام ٢٠٢٢ وقد تم مناقشة توزيع ارباح على المساهمين خلال الجمعية العامة العادية المذكورة اعلاه وقد اتخذ المساهمين قرار بتأجيل توزيع ارباح على المساهمين لحين استكمال المساهم الغير مسدد لباقي حصته في رأس المال - بالنسبة للشركة العربية لتصنيع الحاسبات فيرجى العلم بانه سيتم تحديد موقف الشركة المصرية للاتصالات من التخارج من الشركة العربية لتصنيع الحاسبات بناء على الأداء المالي للشركة بما يحقق اعلى عوائد للشركة المصرية للاتصالات وسيتم موافاتكم بالقوائم المالية المعتمدة لعام ٢٠٢٣ فور ورودها. -بالنسبة لشركة كويكتيل يرجى التفضل بالإحاطة أنه فى ضوء صدور الحكم المشار إليه بشهر إفلاس شركة كويك تيل فإنه حتى تاريخه لم يتم الإنتهاء من إجراءات التصفية عن طريق المصفى القضائى حيث تم تغيير المصفى بأخر ويتم حاليا دراسة الموقف وفور إنتهاء تلك الإجراءات سوف يتم عمل اللازم لبيان أثر ذلك على إستثمار الشركة	التصفية) وبالنسبة لشركة الثريا نوصي بموافاتنا بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١، ٢٠٢٣/١٢/٣١ للحكم علي نتائج أعمالها وعائد الشركة منه.

	المصرية للاتصالات فى شركة كويك تيل . - بالنسبة لشركة النيل فإن الشركة تحت التصفية منذ ٣٠ / ٨ / ٢٠٠٩ بناء علي الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بذلك التاريخ، وفي انتظار الانتهاء من تلك الإجراءات. -بالنسبة للشركة الوطنية للمحمول يرجي العلم بأنه قد تمت الموافقة في ١٠ / ١ / ٢٠٠٥ على مساهمة الشركة المصرية للاتصالات في انشاء الشركة الوطنية للتليفون المحمول بنسبة ٥٠% وذلك كأحد البدائل للدخول في سوق المحمول بعد التنازل عن رخصة الشبكة الثالثة لخدمة المحمول في ٢٠٠٣ ، في حين أنه نظراً لاستحواذ الشركة المصرية للاتصالات علي نسبة بشركة فودافون وهي ٤٤,٩٥ % بشكل مباشر ، الامر الذي يعتبر انتفاء للغرض الذي أنشأت من أجله الشركة علماً بأن الشركة الوطنية لم تمارس أي نشاط ولم يتم صدور أيه قوائم مالية لها. - بالنسبة لشركة الثريا فيرجى العلم بانه لم يتم موافاتنا بالقوائم المالية المعتمدة لعام ٢٠٢٣ حتي تاريخه، وسيتم موافاة سيادتكم بها فور ورودها.	
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم(٨) بلغت أرصدة القروض والتسهيلات الإئتمانية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣ نحو ٤٩.٣ مليار جنيه (مقابل نحو ٣٠.٧ مليار جنيه في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣) بزيادة قدرها نحو ١٨.٦ مليار جنيه تحملت الشركة عنها مصروفات وفوائد مدينة نحو ٤.٣ مليار جنيه مقابل نحو ١.٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٢، مما يستوجب معه إعداد الدراسات اللازمة للحد من الاعتماد علي مصادر التمويل الخارجية درءاً لتكبد الشركة أعباء وفوائد تمويلية في	يرجى العلم بأنه ترجع أسباب زيادة رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية إلى الآتي: - أن حاجة الشركة المصرية للاتصالات لمواكبة التطور المستمر في تكنولوجيا الاتصالات ولاستمرارها في تحقيق إستراتيجيتها الخاصة بتقديم خدمات الاتصالات المتكاملة وتطوير البنية التحتية بشكل مستمر ، فقد تطلب ذلك زيادة الإنفاق الإستثماري على مشاريعها القومية ، حيث بلغ	يتعين إعداد الدراسة اللازمة للحد من إعتماد الشركة على مصادر التمويل الخارجية والإعتماد على جزء من مصادر التمويل الداخلية بالشركة درءاً لتكبد أعباء وفوائد تمويلية في ضوء التغيير وإرتفاع أسعار الصرف الأجنبية.

ضوء إرتفاع اسعار الصرف للعملات الأجنبية.	المدفوع لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ خلال عام ٢٠٢٣ نحو ٢٦.٥ مليار جنيه مصري. - الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد وسياسات الدولة النقدية الخارجة تمام عن إرادة الشركة والمتمثلة في انخفاض قيمة الجنيه المصري أدى إلى زيادة قيمة الدين المقوم بالعملة الإجنبية وبالتالي زيادة عبء الدين على الشركة ، ومُتمثلة أيضاً في ارتفاع سعر الفائدة وهو ما أدى أيضاً لزيادة مبلغ خدمة الدين. أما بالنسبة لاعتماد الشركة على التمويل عن طرق القروض والتسهيلات فيرجع ذلك إلى مشاركة الشركة بشكل أساسي في تنفيذ مشروعات الدولة القومية الخاصة بالتحول الرقمي وإنترنت المدارس والحكومة الرقمية وغيرها من المشروعات بالإضافة لمشروعات الشركة المختلفة والتي لا يمكن تمويلها من موارد الشركة الذاتية او عن طريق حقوق الملكية فقط.	
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم(٩) وجود مبالغ متحفظ عليها لدى بعض البنوك منذ سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٦ مليون جنيه يرجع بعضها لعام ٢٠٠١، ولم نقف على أسباب عدم تنفيذ بعض الأحكام الصادرة برفع الحجز الإداري عن بعض المبالغ، علي الرغم من إفادة الشركة بردها علي تقاريرنا عن فحص القوائم المالية المستقلة في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٣ بأنه " صدر العديد من الأحكام لصالح الشركة وجاري استخراج الصيغ التنفيذية لها" وهو الأمر الذي لم يتم مما أضاع على الشركة الإستفادة من عوائد تلك المبالغ . ويتصل بما سبق عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الالتزامات المحتملة في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣ عن باقي قيمة المطالبات	يُرجى العلم بالآتي :- بالنسبة للحجوزات الإدارية من بعض الجهات الحكومية علي بعض أرصدة الشركة بالبنوك المختلفة فإنها حجوزات قديمة تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها وقد صدر العديد من الأحكام لصالح الشركة بعضها أصبح نهائياً وجارى استخراج الصيغ التنفيذية لها وإعلانها والتنسيق مع البنوك لرفعها ، كما يُرجى العلم بإن عملية ربط الحجوزات كودائع هي عملية ليست إلزامية ، ولكن تقوم بها بعض البنوك طبقا للقواعد والإجراءات الخاصة بها.	نوصي بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازم للحصول على الصيغ التنفيذية التي صدرت لصالح الشركة في هذا الشأن، أما بالنسبة لمبلغ٢٠ مليون جنيه ويتعين الالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ في هذا الشأن.

الواردة من بعض الجهات والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٠ مليون جنيه بالمخالفة لما تقضي به معايير المحاسبة في هذا الشأن.	أما بالنسبة للمبالغ الواردة بمصادقة البنك العربي بنحو ٢٠ مليون جنيه فيرجى العلم أن بعضها يتم تحديده بشكل تقديري من الجهات الحاجزة ومن ثم فإنه من الأنسب عدم إدراجه ضمن الالتزامات المحتملة.	
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠) مخالفة الشركة للائحة التجارية والتي تقضي بإيقاف تقديم الخدمة في حالة عدم إلتزام العميل بالسداد الأمر الذى ترتب عليه تضخم المديونية على العميل شركة نور لنظم المعلومات حيث بلغت فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣ نحو ٢٩٤ مليون جنيه (عملاء وأوراق قبض) مكون عنها إضمحلال بنحو ٢٤٣ مليون جنيه، وقامت الشركة بعقد إتفاقية للتسوية بينها وبين الشركة المذكورة (في ١٧ / ١ / ٢٠٢١ ، وملحقها في ١٣ / ٢ / ٢٠٢٢). الأمر الذى ترتب عليه قيام الشركة المصرية للإتصالات بتجديد خدمات العميل المذكور عن عامي ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ بنحو ١٠٤ مليون جنيه وتم تحصيل نحو ١٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٣ بالمخالفة للإتفاقية المذكورة والتى تنص علي "سداد شركة نور لقيمة الخدمات المقدمة من الشركة المصرية للإتصالات مقدما".	يُرجى العلم انه بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٢١ تم توقيع اتفاقية تسوية مع شركة نور لسداد مديونياتها بواسطة لجنة مشكلة من جميع الإدارات المعنية بالشركة لفحص المديونية واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من زيادة المديونية وبحث أفضل الطرق لتحصيل مديونيتها وسداد قيم المطالبات الدورية وغيرها من الإجراءات الهامة ، وبالفعل قامت اللجنة بإتخاذ قرارات تدريجية للتعامل مع شركة نور منها إيقاف تقديم أي خدمات جديدة ورفض أي طلبات خاصة بالخدمات الحالية وبعض الإجراءات الأخرى ، كما يُرجى العلم بإنه تم تحصيل المبالغ التالية من بداية الاتفاقية حتى نهاية عام ٢٠٢٣ : 	بيان / سنوات	2021	2022	2023	الاجمالى
---	---	---	---	---
متحصلات ميزونية اتفاق التسوية	22,000,000	8,531,547	79,785,324	120,316,871
متحصلات الخدمات الجديدة / تجديد الخدمات	66,252,770	64,284,450.65	14,000,000	144,537,220.65
الاجمالى	88,252,770	82,815,997.65	93,785,324	264,854,091.65		يتابع خلال عام ٢٠٢٤ مع ضرورة الإلتزام بشروط الإتفاقية المذكورة بشأن الدفع المقدم وموافاتنا بالمستندات المؤيدة للتحصيل.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١١) لم نقف على أسباب قيام الشركة المصرية للإتصالات بتجديد التعاقد لمدة ثلاث سنوات مع شركة " CNE " للقنوات بدءا	يرجى التفضل بالإحاطة بإن الشركة لم تتمكن حتى تاريخه من تقديم الخدمة بالشكل المطلوب نظرا لعدم وجود نظام	لم يتطرق رد الشركة للأسباب التي تم بناء عليها تجديد التعاقد مع شركة CNE لمدة

من ١ / ١ / ٢٠٢١ ينتهي في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣ بشروط مجحفة لها بالرغم من عدم تحقيق عدد المشتركين المستهدف بالعقد الأول المنتهي في ٢٠٢٠ لعدد ١٠ الآف مشترك وبسداد مبلغ نحو ٨.٦ مليون جنيه خلال المدة المشار إليها حيث بلغت نسبة المحقق إلى المستهدف من العقد الأول نحو ٤.٥ % فقط . ونشير في هذا الصدد إلي تضمين العقد المجدد لبعض الشروط منها (تلتزم الشركة المصرية بتحقيق إشتراكات " لعدد ٢٥ ألف مشترك كحد أدني خلال مدة التعاقد، وأن تسدد الشركة عن ذلك العقد بما يعادل نحو ٢.٣٥٠ مليون دولار، وكذا تم زيادة متوسط تكلفة المشترك الواحد من ٦٦ دولار بالتعاقد الأول ليصبح نحو ٩٤ دولار بالتعاقد الجديد بدون أيه مبررات لتلك الشروط، وقد بلغت الإيرادات المحققة منذ بدء التعاقد وحتي عام ٢٠٢٣ نحو ٥.٢ مليون جنيه وفقاً لبيانات الشركة الواردة لنا في أغسطس ٢٠٢٣، ويتصل بما سبق عدم موافاتنا بما تم إتخاذه من إجراءات حيال ما تم ذكره خاصة في ظل إرتفاع سعر الدولار وما تم الإشارة اليه برد الشركة علي تقريرنا عن فحص القوائم المالية في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٣ من عدم وجود نظام تجاري عادل.	تجاري عادل من حيث تكلفة تقديم الخدمة الخاصة بالقنوات المشفرة وخاصة قنوات Bein Sport حيث تصر شركة CNE علي تقديم اسعار مبالغ فيها ، كما ترفض التعاقد المباشر بين الشركة المصرية للاتصالات وشركات القنوات المشفرة بحجة انها الوكيل الوحيد ، علي الرغم من عدم وجود ذات نفس النموذج التجاري مع باقي المشغلين والذين يقوموا بالتعاقد المباشر مع مقدمي القنوات المشفرة. بالإضافة لما سبق، يرجي العلم أنه جاري تحديث الاستراتيجية التجارية الخاصة بالخدمة بعد حل المعوقات الفنية والتجارية مع مقدمي المحتوي ومن المتوقع اعاده اطلاقها في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ بناء علي عقود تجارية جديدة وكذلك اضافه خدمة الباقة الإضافية IPTV ADD-ON لنشر الخدمة بشكل أوسع.	ثلاث سنوات علي الرغم من تدني العائد المحقق منها. ويتابع خلال عام ٢٠٢٤ ما جاء برد الشركة بشأن قيامها بتحديث الاستراتيجية التجارية الخاصة بالخدمة بعد حل المعوقات الفنية والتجارية مع مقدمي المحتوي ومن المتوقع اعاده اطلاقها في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ بناء علي عقود تجارية جديدة وكذلك اضافه خدمة الباقة الإضافية IPTV ADD-ON لنشر الخدمة بشكل أوسع. نوصي بسرعة إتخاذ اللازم في هذا الشأن بما يعود بالنفع على الشركة.
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم(١٢) عدم تحقيق التعاقد مع شركة watch it للحد الأدني من الإشتراكات المنصوص عليها بالتعاقد البالغ قيمته ١٠٠ مليون جنيه بعدد إشتراكات ٥ مليون مشترك عن ٣٦ شهر تبدأ من ٦ / ٢٠٢٠ ، حيث بلغ عدد الإشتراكات المحققة نحو ٢.٢ مليون مشترك، ويتصل بما سبق تحقيق الشركة لإيرادات عن عدد ١٦٢ ألف مشترك خلال الفترة من يوليو حتي ديسمبر ٢٠٢٣ دون تحميل المصروفات بما يخصها من تكاليف لمقابلة تلك	يُرجى التفضل بالعلم بإنه بلغ عدد الاشتراكات على منصة watch it طبقا للتعاقد في نهاية شهر يناير ٢٠٢٤ نحو ٣.٢ مليون مشترك ، أما بخصوص باقي قيمة العقد فقد تم التفاوض والاتفاق في شهر مارس ٢٠٢٣ مع شركة watch it على استهلاكه بنحو ٦٠ مليون جنيه عن طريق حصول الشركة المصرية للاتصالات على رعاية بعض المسلسلات على تطبيق watch it وتنفيذ حملات إعلانية	يتابع خلال فحص الربع الأول لعام ٢٠٢٤.

الإيرادات.	خلال الفترة من مارس ٢٠٢٣ إلى مارس ٢٠٢٥ على أن يشمل الموسم الرمضاني لعام ٢٠٢٣ وعام ٢٠٢٤، مع العلم بإنه تم تنفيذ كافه الاعمال الخاصة برمضان ٢٠٢٣ بالكامل بالإضافة الى بعض المزايا الاعلانية الاضافية الخاصة بالتعاقد ويتم حاليا تنفيذ الخطة الخاصة بشهر رمضان ٢٠٢٤.	
ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم(١٣) بلغ رصيد عملاء فاتورة أفراد بقطاع المحمول فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣ نحو ٢٣٣ مليون جنيه منها نحو ٩٣.٥ مليون جنيه متأخرات على بعض الأفراد يرجع بعضها لأكثر من عام وهو ما يخالف شروط التعاقد، دون موافاتنا بأسباب ذلك.	يُرجى العلم بإنه تم فحص هؤلاء العملاء وتطبيق كافة الإجراءات المُتبعة مع باقي العملاء المُماثلين وقد تم عمل التسويات اللازمة بشأنهم في الربع الأول عام ٢٠٢٤.	يتابع خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤ لما تم من تسويات في هذا الشأن.

تحريراً في : ٢٥/٣/٢٠٢٤

وكـــــلاء الـــــوزارة

نـــواب أول مـديـر الإدارة

محاسب / حسن سعيد يوسف

محاسبة / عبير طلعت عبدالعزيز

محاسب/ شريف فاروق الدسوقي

محاسبة / هويدا السيد صابر

محاسبة/ أمانى فؤاد عباس

محاسبة / فايزة محمد كامل

محاسبة/ داليا أحمد البسيونى

محاسب/ مصطفى محمد مصطفى

محاسبة/ نحمده أبراهيم محمد